



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2022

المبدعان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أهمية استحداث وتطوير آليات التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر على ضوء تجربة السودان

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "إدارة مالية"

إشراف الأستاذ(ة):

ياسمينه إبراهيم سالم

إعداد الطالبين:

- محمد بوقويسم

- فيروز بلودي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ابتسام مناع
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ياسمينه إبراهيم سالم
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	خير الدين بنون

السنة الجامعية 2021/2022

شكر وتقدير

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه

ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله.

أولا نحمد الله حمدا كثيرا وله الشكر الجزيل

على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نتمنى أن ينال رضى الجميع

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق للأستاذة المشرفة الدكتورة "ياسمينه إبراهيم سالم

التي منحتنا ثقتها، لتكرمنا بالإشراف على مذكرتنا ولما لمسناه من صدر رحب

فلم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة والمثمرة والتي كان لها بالغ الأثر

في إنجاز هذا العمل وإثرائه

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها

من أجل إثراء وإخراجها في أحسن شكل ممكن

فيروز

محمد

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
نبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم فالعلم نور وطلب العلم فريضة على كل مسلم
ومسلمة كما جاء في حديث رسولنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
إلى أمي ورفيقة دربي والتي سهرت وحرصت على تعليمي وتربيتي
أهديها هذا العمل

كما أهدي هذا العمل أيضا إلى إخواني وأخواتي
وإلى صديقاتي من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة
وأقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة الأفاضل الذين حرصوا أشد الحرص
على تعليمي وإخراجي من ظلمات الجهل لكم مني فائق التقدير والاحترام
كما أود شكر جميع الأساتذة الذين رافقوني خلال مسيرتي الدراسية بالجامعة
كما أهديكم هذا العمل المتواضع أيضا

فروز

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

أمي وأبي الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى زوجتي رفيقة دربي وابني الغالي رعاه الله

إلى إخوتي وكل أفراد أسرتي

إلى كل أصدقائي وإلى كل شخص وقف بجانبني طيلة فترة دراستي

وأقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة الأفاضل الذين حرصوا أشد الحرص على

تعليمي وإخراجي من ظلمات الجهل لكم مني فائق التقدير والاحترام

كما أود شكر جميع الأساتذة الذين رافقوني خلال مسيرتي الدراسية بالجامعة

كما أهديكم هذا العمل المتواضع أيضا

محمد

مقدمة

تقوم المؤسسات المالية بدور هام وحيوي في ضمان الاستقرار والتقدم الاقتصادي في المجتمعات دون استثناء، حيث يتركز نشاطها على تجميع المدخرات من قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، والعمل على حسن إدارتها وتسييرها، ليعاد استثمارها بطريقة تعود بالنفع والفائدة على المجتمع ككل، الذي تستهدف من خلاله دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية في الدولة عن طريق إدارة واستثمار مدخرات الأفراد في أوجه الاستثمار المختلفة، ولما لهذا من أهمية بالغة، فقد أستخدمت آليات للتمويل الإسلامي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

حققت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا على الصعيد العالمي فأصبحت محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين كونها تتميز بخلوها من كل المعاملات المحرمة كالتعامل بالفائدة وبيع الديون والمشتقات المالية وغيرها، بل تراعي الضوابط الشرعية في تعاملاتها المالية كأن يكون غرض أي عملية تمويلية ووسائلها ومنتجاتها حلالا، والعمل بقاعدة الأولويات وتقديم الحاجة العامة على الحاجة الخاصة، على عكس الأنظمة التقليدية فإن النظام المالي الإسلامي يحث على ضرورة التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد دينه وهناك عدة ضوابط أخرى كاجتناب الاحتكار والاكنتاز وغيرها.

يعد التمويل الأصغر الإسلامي من القضايا الهامة والمستجدة في الصناعة المالية الإسلامية لكونه أحد أهم الوسائل لتمويل ذوي الدخل المحدود، حيث ورد أن التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية للعائلات الفقيرة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية إلا أن هذا لم يجدي نفعا نظرا لارتفاع أسعار الفائدة في الأنظمة التقليدية، ومن هنا جاءت فكرة التمويل الأصغر الإسلامي بتقديم تمويل عيني أو مالي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مع مراعاة الضوابط الشرعية كتحريم الفائدة، تحريم سلوك المضاربة، تقاسم المخاطر وغيرها.

يكتسي التمويل الأصغر الإسلامي أهمية بالغة خاصة كونه أداة فعالة لمحاربة الفقر بخلق قاعدة فرص عمل ومن ثم خفض معدلات البطالة، النهوض بالمجتمعات المحلية من خلال المساهمة في زيادة الطلب على السلع والخدمات بتمويل الأسر المحدودة الدخل وزيادة قدراتهم المالية، ولقد حقق التمويل الأصغر الإسلامي نجاحا كبيرا ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى العالمي أيضا، حيث تعد التجربة السودانية رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي لتميز البنوك السودانية في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي خاصة بعد أسلمة القطاع المالي حيث يعمد البنك المركزي السوداني دائما إلى سن قوانين تتناسب وطبيعة عمل وخصائص البنوك الإسلامية السودانية وقامت السودان أيضا بإنشاء وحدة خاصة بالتمويل الأصغر الإسلامي للنهوض بهذا القطاع وتطويره ودعم الفئة النشيطة اقتصاديا ذات الدخل المحدود كالمهنيين والخريجين حاملي الشهادات وغيرهم، ومن أهم الاجراءات التي قام بها أيضا البنك المركزي هو اقتطاع نسبة من المحافظ التمويلية للبنوك وتخصيصها للتمويل الأصغر وعلى ذكر البنوك هناك عدة بنوك سودانية رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي قمنا بدراسة اثنان منها في بحثنا هذا وهما بنك فيصل وبنك الأسرة، كون هذان البنكان قاما بدعم العديد من الأسر ذات الدخل المحدود وحققا نجاحا كبيرا.

على ضوء هذه التجربة يمكن للعديد من الدول النهوض والارتقاء بقطاع خدمات التمويل الأصغر الإسلامي، وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى مؤخرا لتطوير هذا القطاع والنهوض به ودعم أكبر عدد من الفئات ذات الدخل المحدود والنشطة اقتصاديا.

1- إشكالية البحث

تبعاً للتطورات التي يشهدها التمويل الأصغر الإسلامي في العالم العربي والإسلامي ككل، أصبحت المؤسسات المالية الجزائرية مطالبة بالظهور في أقوى صورة لها، كمنافس قوي للتمويل الأصغر التقليدي والعمل على إيجاد آليات تطوير عمله، بالاعتماد على التجارب السابقة في البلدان التي لها تجربة في هذا الشأن. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أهمية استحداث وتطوير آليات التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر على ضوء تجربة السودان؟

للإلمام بأهم جوانب هذه الإشكالية والوصول بعد ذلك إلى جواب موضوعي على التساؤل الذي طرحه، يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الفرق بين التمويل الأصغر الإسلامي للتمويل الأصغر التقليدي؟
- ما مدى نجاح التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي؟
- ما مكانة التمويل الأصغر الإسلامي في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الجزائري؟
- ما الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي في الجزائر وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؟

2- فرضيات البحث

- التمويل الأصغر الإسلامي مشابه للتمويل الأصغر التقليدي؛
- حققت التجربة السودانية نجاحا كبيرا في التمويل الأصغر الإسلامي وأصبحت رائدة في هذا المجال؛
- لدى التمويل الأصغر الإسلامي مكانة كبيرة في تقديم الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الجزائري؛
- يلعب التمويل الأصغر الإسلامي دورا هاما في تحسين الوضع المعيشي في الجزائر ويمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال بمحاكاة التطور وخوض غمار هذا المجال بكل أشكاله.

3- مجال البحث

حددت الدراسة في إطارين المكاني والزمني، بالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له في إطار المفاهيم الخاصة بكل من التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي وأهم الآليات التي يتميز بها في دولتي الجزائر والسودان، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد تم دراسة الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة من حيث الدراسة التطبيقية على اعتبار أن التمويل الأصغر الإسلامي عرف تطورا خلال تلك الفترات.

4- الهدف من البحث

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على التمويل الأصغر الإسلامي وكيفية تمويل الأنشطة الاقتصادية عن طريق صيغ التمويل الإسلامي الأصغر؛
- معرفة واقع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان والجزائر؛
- توضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي.

5- أسباب اختيار الموضوع

- أهميته في الواقع العملي؛
- نقص الاهتمام التشريعي بموضوع الدراسة؛
- الحاجة الملحة إلى دراسات متخصصة وتطبيقية تستكشف الواقع العملي للتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، ومن ثم الوصول إلى الحلول والإجراءات المناسبة لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

6- منهج البحث

لدراسة الجوانب والنقاط المتعلقة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع التمويل الأصغر الإسلامي وتحليل النتائج المتوصل إليها.

7- الدراسات السابقة

يمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بموضوع البحث:

- مساح وفاء وشوطي حكيم (2018)، "التمويل الإسلامي الأصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة" دراسة تجربة الجزائر والسودان: وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث

العلمية، العدد 13، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار الاتساق والتوافق في الرؤى بين مبادئ الشريعة الإسلامية وبرنامج التمويل الأصغر، وكذا عرض تجربة السودان على اعتبارها مركزا لصناعة التمويل الأصغر الإسلامي وعرض تجربة بنك البركة وتشخيص البرنامج النموذجي للتمويل المصغر ومحاولة الاستفادة من نهج السودان في تقديم خدمات التمويل المصغر وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: التمويل المصغر يمثل ثورة صغرى في مجال التمويل التنموي، حيث يحقق جملة من الأدوار الاقتصادية ويعد عاملا للاستقرار الاجتماعي عن طريق إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة، كما أن الاتساق والتوافق في الرؤى والأهداف بين مبادئ التمويل الإسلامي ومتطلبات التمويل الأصغر، ما خلق إطارا لانصهارهما ضمن قطاع متخصص يعرف باسم التمويل المصغر الإسلامي.

-بينازة هشام (2017)، "التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" **مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا** دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: حيث تناولت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والمشاريع المصغرة في النظام التقليدي والإسلامي وكذا استثمار أموال الوقف ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على تجربة الجزائر في هذا المجال وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي: غياب الصيغ الحديثة للاستثمار الوقفي في الجزائر والتي تعود بإيرادات معتبرة، واقتصارها على الإجارة؛ حيث أن هذه الصيغ الحديثة أثبتت نجاعتها في العديد من التجارب الدولية المعاصرة، كالصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية، إضافة إلى ذلك ضرورة تقديم قروض حسنة للشباب البطل لتمويل مشاريعهم مما يساهم في الرفع من الإنتاج المحلي وهذا ما يساهم بدوره في إعادة توزيع الثروة داخل المجتمع بشكل عادي.

- موساوي محمد شريف، أولاد علي محمد (2018/2017)، "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة" -دراسة تجربة اليمن والسودان-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراريا، أدرار: تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للتمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات المصغرة كما تناولت أيضا صيغ التمويل الإسلامي الأصغر بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها: للتمويل الأصغر الإسلامي أهمية كبيرة في الحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات المصغرة وأيضاً تقوم صيغ التمويل الإسلامي على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل، كما قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطوراً كبيراً، وقد أثبتت فعاليته من خلال خلق المزيد من المؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض عدد الفقراء.

تتميز هذه الدراسة التي بين أيدينا عن الدراسات السابقة بـ:

- (1) تحيين المعلومات وإثراء الموضوع بمعلومات ووثائق حديثة؛
- (2) محاولة بحث موضوع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر من كل جوانبه لإظهار نقاط القوة والضعف وتقديم اقتراحات لمعالجة نقاط الضعف؛
- (3) رغم شح المعلومات وقلة المراجع فيما يخص تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، إلا أنه يعد مرجعا لباحثين آخرين في المستقبل.

8- هيكل البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وهي:

-الفصل الأول: يتضمن مدخلا يتعرض للتمويل الإسلامي بصفة عامة وكذا الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي حتى يسهل التفريق بينه وبين التمويل التقليدي والذي لا يخضع لأية ضوابط، بعدها تطرقنا كذلك إلى صيغ التمويل الإسلامي وأهم تقسيماتها ثم عرجنا إلى مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي ووضحنا أهم الفروقات بينهما؛ حيث ذكرنا أيضا مبادئ وضوابط التمويل الأصغر الإسلامي وأخيرا قمنا بتوضيح دور التمويل الأصغر الإسلامي في مكافحة الفقر.

-الفصل الثاني: يتضمن تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي؛ حيث تطرقنا إلى نشأة وتطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان وكذا أهم سياسات البنك المركزي السوداني في هذا المجال ثم تطرقنا إلى تجربة بعض البنوك السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي.

-الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل تجربة الجزائر في التمويل الأصغر الإسلامي؛ حيث قمنا بدراسة واقع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر نشأته والجهات المانحة له وأيضا تجربة بنك البركة الجزائري في هذا المجال ثم قمنا بالتطرق إلى سبل تطوير هذه الصناعة المالية في الجزائر.

الفصل الأول

التمويل الأصغر الإسلامي

مقدمة الفصل الأول

يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي عنصرا أساسيا في تمويل ودفع عجلة التنمية، فهو يعتبر من الآليات الهامة التي تعمل على توفير الموارد المالية للنشاط الاقتصادي، من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية ويعد محورا مهما في دراستنا هذه. ولإلمام بموضوع الدراسة سنتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي بشكل مفصل كما سنتناول أهم الضوابط التي تحكم عملية التمويل؛ حيث نسعى إلى إبراز أهم الآليات التي تستخدم في التمويل الإسلامي، أما في المبحث الثاني سنحاول عرض تعريف دقيق للتمويل الأصغر الإسلامي وذلك نظرا للتعريف المتعددة له كما سنتطرق إلى أهم مبادئه والآثار المترتبة عنه، كما نسعى إلى إبراز أهم الفروقات بينه وبين التمويل الأصغر التقليدي وكذا التحديات التي يواجهها.

لدراسة هذا الفصل بشكل جيد اعتمدنا على خطة تتكون من مبحثين:

المبحث الأول: بعنوان عموميات حول التمويل الإسلامي بشكل عام؛

المبحث الثاني: الذي كان بعنوان التمويل الأصغر الإسلامي.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي بديلاً عن التمويل التقليدي القائم على التعامل بالفوائد، لذا يستبعد التمويل الإسلامي ذلك ويلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

توجد عدة تعاريف للتمويل الإسلامي سنورد البعض منها لنستخلص في الأخير تعريفاً شاملاً للتمويل الإسلامي.

أولاً: التعريف اللغوي: يعرف لغة على أنه التمويل المشتق من المال، جاء في لسان العرب: وملت...تمال، وصلت وتمولت كله، كثر مالك... ويمكن القول أن التمول هو كسب المال والتمويل هو إنفاقه فأموله تمويلاً أي أزوده بالمال¹.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

يعرف على أنه: الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإقراضه مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه بطريقة شرعية محددة لغرض محدد وخلال فترة معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه².

عرفه منذر قحف بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية³.

عرفه فؤاد السرطاوي بأنه قيام شخص معين بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري⁴.

قد أورده الصديق طلحة بأنه يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية⁵.

¹ حساني بن عودة وعبد الرحمان عبد القادر، التمويل الإسلامي بين الالتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات، مجلة الأحياء، عدد 25، مجلد 20، ص 478.

² المرجع نفسه.

³ بوزيد عصام وقدي عبد المجيد، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني بالمركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 5_6 ماي 2009، ص 4.

⁴ Dergipark.org.tr، شوهد يوم 16 ماي 2022 على الساعة 10:13 صباحاً.

⁵ سارة بالضياف وعبد المالك، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد مال والأعمال، العدد 1، ص 91.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية للنشاط الاقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه.

المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي

تحكم عملية التمويل الإسلامي مجموعة من الضوابط والمبادئ التي توجهها حتى تكون هذه الأخيرة عملية هادفة محققة لمقاصد الشريعة وتتمثل بعض هذه القواعد في استدامة تنمية المال وديمومة تداوله ومنع الاحتكار وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الضوابط الشرعية¹:

- أن تكون عقود المعاملات مستوفاة للشروط التي يصح بها العقد منها شروط العقد والمعقود عليه وغيرها من الأمور المتعلقة بالعقد؛
- اجتناب التعامل بالفوائد البنكية لأنه وطبقاً للفقهاء الإسلامي النقود لا تلد نقوداً، لذا يطرح التمويل الإسلامي بديلاً عنها والمتمثل في الأرباح من خلال استعمال عدة صيغ إسلامية كما أن قاعدة التمويل الإسلامي تمنع كل تمويل لا يرتبط بإنتاج أو تداول السلع والخدمات؛
- يعتبر المال ملك لله والإنسان مجرد مستخلف فيه، لأجل حفظه وتنميته وإنفاقه في أوجه حددها الله، وبما أن المال ملك لله فالإنسان خليفة الله في الأرض يتصرف في ممتلكاته وفقاً لأوامر ونواهي المالك الأصلي؛
- الابتعاد عن الاكتناز الذي يعبر عن جمع المال دون استغلاله في نشاط اقتصادي فالمسلم مطالب شرعاً بتنمية واستثمار أمواله ليحتفظ بها بشكلها السائل؛
- اجتناب الاحتكار في عملية التمويل، لما لها من أثر سيء على النشاط الاقتصادي، والابتعاد عن كل صور الغرر التي تتمثل في الغش والكذب والاحتيال... وغيرها؛
- التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية وفي ذلك قوله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " البقرة الآية 280؛

¹حساني بن عودة وعبد الرحمن عبد القادر، مرجع سابق، ص478.

- مراعاة قاعدة الأولويات الإسلامية وذلك بتقديم الضروريات لحاجة العامة لها، ثم العمل على توفير المشروعات التي تيسر للأفراد الحاجيات؛
- ألا يكون عرض أي عملية تمويلية ووسائلها ومنتجاتها حلالاً؛
- الالتزام بمبدأ الصدق عند استثمار الأموال من خلال قول الحق واجتناب الكذب بغض النظر عن الأثر المادي لعملية الاستثمار سواء كان ربحاً أو خسارة؛
- لا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع وهذا تصديقاً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام "لا ضرر ولا ضرار" ومعنى لا ضرر أي لا يضر الإنسان أخاه فينقص شيئاً من حقه، ولا ضرار أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه.

المطلب الثالث: أليات التمويل الإسلامي

تختلف صيغ التمويل الإسلامي حسب طبيعتها ووظيفتها والمبادئ والاجراءات التي تقوم عليها في تمويل المشاريع والتي سوف نتطرق إليها كالتالي:

أولاً: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة

تضم كلا من المشاركة والمضاربة:

1- المشاركة: هي عبارة عن عقد استثمار يجمع بين طرفين في أحد الأنشطة الاستثمارية المحددة، ويقضي بأن يساهم كل طرف بقسط في تمويل هذا المشروع الاستثماري على أن يتم تحمل الخسارة بمقدار مساهمة كل طرف ويتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح أيضاً¹؛

2- المضاربة: هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترط من النصف أو الثلث أو الربع.... وغيرها وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضاع على المضارب كده وجهده لأن الشركة بينهما في الربح أما إذا خسرت فيتحمل تلك الخسارة صاحب المال وحده وهناك عدة أنواع للمضاربة نذكر منها المضاربة المطلقة، المضاربة المقيدة، المضاربة المستمرة، المضاربة الثنائية.... وغيرها².

¹ محمد مسعودي وحليس عبد القادر، تجارب "التمويل المصغر الإسلامي" في الدول العربية: دراسة حالي البحرين والسودان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 1، ص 44.

² فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، ص 277.

ثانيا: صيغة التمويل التجاري

تضم المراجعة وبيع السلم:

1-المراجعة: هي البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معلوم وتقوم أساسا على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة ويمكن تعريفها أيضا على أنها بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم ففيه يتم الاتفاق على التبايع بسعر التكلفة مع زيادة هامش الربح وصورتها أن يقول البائع أنا اشترت السلعة بكذا ويذكر المبلغ ثم يقول بعثها لك بذلك المبلغ مع زيادة نسبة الربح للمشتري¹؛

2-بيع السلم: هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلا، ومعنى ذلك أنه يبيع آجلا بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع تسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد².

ثالثا: صيغ التمويل التأجيري

تضم كلا من الإستصناع والتأجير:

1- الإستصناع: هو عقد من خلاله يلتزم الصانع بصنع منتج معين بمواصفات معينة على أساس أن يلتزم المستصنع بدفع قسط مالي متفق عليه إما عند بداية العقد أو على فترات متقطعة³؛

2-التأجير: يقوم عقد التأجير على أن يقوم الممول باقتناء المعدات والآلات المستهدفة من طرف المستأجر لمدة معينة بمقابل أن يدفع هذا الأخير قسطا إيجاريا دوريا⁴.

رابعا: صيغ التمويل الزراعي

يضم كلا من المزارعة والمساقاة والمغارسة:

1-المزارعة: هي أن يستغل العامل (المزارع) أرض فلاحية يمتلكها شخص آخر، فيقوم ببذرها وزراعتها، مع اتفاق مسبق حول حصة كل منهما من الغلة المحصلة⁵؛

¹المصرف المركزي الباكستاني على الموقع www.sbp.org.pk، شوهد يوم 2022/04/30، على الساعة 9 صباحا.

² نوال بن عمار، محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، يومي 22-23/04/2003، ص49.

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ص54_55.

⁴ بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود على الموقع www.islamibank Bangladesh liited، شوهد يوم 2002/04/12، على الساعة 10 صباحا.

⁵ سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4 ، ص99.

2-المساقاة: هي عبارة عن استغلال للزرع والأشجار المثمرة التي يمتلكها شخص معين ويقوم شخص آخر بالسهر على رعايتها وسقيها، مع تنويه على ضرورة التحديث المسبق لكيفية تقاسم المحاصيل بين الطرفين¹؛

3-المغارسة: هي استفادة عامل معين من أرض تعود ملكيتها لشخص آخر، بحيث يلتزم الأول بغرسها بأشجار معينة حسب ما هو متفق عليه بينهما، غير أنهما يتقاسمان في الأخير الإنتاج والأشجار².

خامسا: صيغ التمويل التضامنية والتكافلية

يضم كلا من القرض الحسن، الزكاة والوقف:

1-القرض الحسن: هو من الخدمات المتميزة التي تقدمها البنوك الإسلامية ويقوم البنك بتقديم مبلغ محدد من المال لأحد عملائه حيث هذا الأخير يضمن سداذه دون تحمل أي أعباء إضافية أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ ومطالبته بفوائد أو عوائد هذا المبلغ أو بزيادة من أي نوع بل يكفي البنك باسترداد المبلغ الأصلي فقط³؛

2- التمويل عن طريق الزكاة: هي التي تستمد إلزاميتها وشرعيتها من القرآن الكريم، والتي هي تعبئة لقسط من أموال الأغنياء لصالح الفقراء وذلك قصد توفير السلع والخدمات للطبقات الضعيفة والفقيرة⁴؛

3- التمويل عن طريق الوقف: يقوم على وقف الأفراد أو الخواص أموالهم للصالح العام، بالتالي تتحول هذه الثروات والأموال إلى موارد تكافلية مستدامة يخصص استخدامها وعوائدها لتلبية حاجات ورغبات عدة شرائح اجتماعية مستهدفة⁵.

¹ سعيداني سميرة، مرجع سابق، ص 100.

² بن ساعد سعاد وبوغاغب سعيدة، صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي – المزارعة والمغارسة والمساقات نموذجا -، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 01، ص 299.

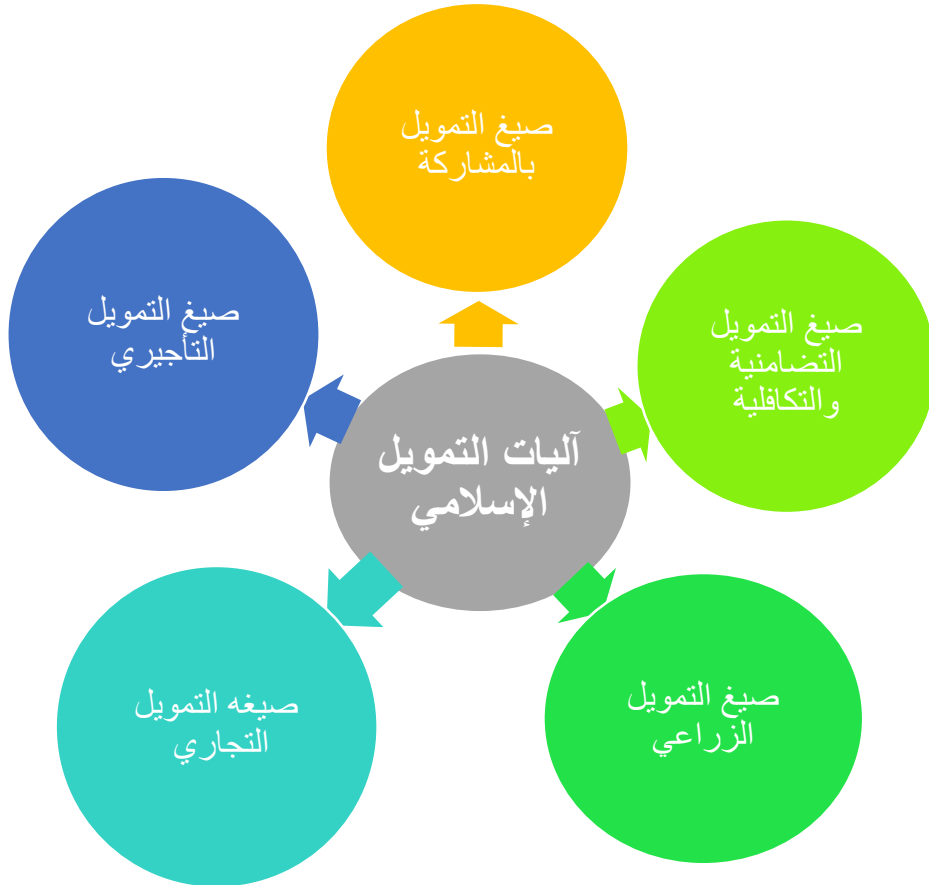
³ منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم على الموقع: www.islamic-relief.org.com، شوهد يوم 2002/04/23، علي الساعة 9 ليلا.

⁴ كمال رزيق وآخرون، دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 3، العدد 2، ص 17.

⁵ درويش عمار وكويد سفيان، الوقف النقدي كاسلوب لتنميين مصادر تمويل المشاريع الوقفية-عرض تجارب بعض الدول-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 1، ص 102.

فيما يلي سنوضح مختلف صيغ التمويل الإسلامي في الشكل التالي:

شكل رقم (1): صيغ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الصيرفة الإسلامية تتميز بالتنوع في آليات التمويل وبالتنوع في نوع الاستثمار الموجه له.

المبحث الثاني: التمويل الأصغر الإسلامي

يعد التمويل الأصغر الإسلامي من أهم أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، ويتم توفير خدمات تتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية مثل القروض الحسنة وغيرها مما ييسر من مشاركة ذوي الدخل المحدودة، ويساعد على توفير الخدمات المالية للفقراء وعلى زيادة الدخل الأسري وتحقيق الأمن الاقتصادي والحد من الضعف المالي.

المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر الإسلامي

يمثل التمويل الأصغر الإسلامي واحداً من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية ولكونه أحد الآليات التي تسعى لتمويل المؤسسات المصغرة والحد من الآثار الوخيمة للفقر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: التمويل الأصغر التقليدي

التمويل الأصغر التقليدي كان سباقاً من الناحية التاريخية فقد ظهر بظهور الأنظمة التقليدية وسنوضحه على النحو التالي.

1- التطور التاريخي للتمويل الأصغر

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت الجمعيات أو جمعيات التوفير وظهرت أخيراً المنح والهيات من الدول الأكثر غنى، وأخيراً منظمات تمويل المشروعات الصغيرة، حيث ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976، بعد المجاعة الكبيرة التي عرفت بها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء، حيث تعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة، لكي تقدم التمويل قصير الأجل، وبسرعة وبإجراءات بسيطة، وبدون ضمانات تقريباً، وأغلبها للنساء، مع تفضيل الإقراض للمجموعات المتجانسة، على أن يتم السداد على أقساط سريعة أسبوعياً مثلاً، وتقوم منظمات التمويل الأصغر بتقديم القروض والمساعدات المالية والمشورة والخدمة والتدريب لكي تضمن سرعة السداد ونجاح المشروع. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات مالية أهمها القروض الفردية والقروض الفردية المتدرجة، وخدمات التوفير، والقروض الجماعية، هذا بالإضافة إلى خدمات متابعة السداد ومتابعة المشروعات والنصح والمشورة المالية، وهناك عقبات تواجه مؤسسات التمويل الأصغر تتمثل في خوف العملاء من دخول البنوك وعدم قدرتهم على السداد، كما أن الخدمات التمويلية متنوعة ومعقدة ولا يسهل فهمها، كما أن موظفي البنوك تنقصهم الخبرة في التعامل مع صغار المقترضين، هذا بالإضافة إلى عقبات في المشروع الصغير نفسه، ولقد استطاعت مؤسسات التمويل دراسة هذه العقبات وتصميم ممارسات فعالة وناجحة تستطيع من خلالها السيطرة على هذه العقبات والتحديات¹.

¹ يوسفات علي وعبد الرحمن عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر دراسة حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، ص 123_124.

2- تعريف التمويل الأصغر

يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم، وتوجد عدة تعاريف للتمويل¹ الأصغر، وفيما يلي نستعرض أهمها:

- التمويل الأصغر التقليدي هو كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من أجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية²؛

- التمويل الأصغر التقليدي هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض³؛

- في تعريف آخر فإن التمويل الأصغر التقليدي يعني تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، كما اتسعت دائرة التمويل الأصغر على مرور الزمن لتشمل مزيداً من خدمات الإقراض والادخار والتأمين... وغيرها، وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية⁴.

- في تعريف آخر فإن مصطلح "التمويل الأصغر التقليدي"، يشير إلى إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة العمال الصغرى بحيث لا يشمل القروض فقط بل وأيضاً المدخرات وخدمات تحويل الأموال بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة جداً والتأمين، وفي المعتاد ينصب اهتمام أنشطة العمال الصغرى مبدئياً وبصفة رئيسية على الائتمان وفي الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك إلى الحصول على ائتمان لأنهم يحتاجون المدخرات وخدمات تحويل الأموال أيضاً⁵؛

¹ محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، رسالة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، غزة، فلسطين، ص29.

² بوزيد عصام وقدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص5.

³ سارة بالضياف وعبد المالك، مرجع سابق، ص85.

⁴ سعيداني سميرة، مرجع سابق، ص98.

⁵ محمد مسعودي وحليس عبد القادر، مرجع سابق، ص33.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر موجه للفقراء وأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرّون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية التي تضم مؤسسات التمويل الأصغر.

3- محاولة الانتقال من التمويل التقليدي الأصغر إلى التمويل الأصغر الإسلامي

نظرا لعدم كفاءة التمويل التقليدي الأصغر في محاربة الفقر والذي يشهد معدلات فائدة مرتفعة أكبر من تلك السائدة في البنوك فقد بلغت أسعار الفائدة على التمويل الأصغر ما بين 32-48%، وفي غامبيا يشكل التمويل غير الرسمي حوالي 65%، وقد بلغ معدل الفائدة بين 100-120%، وفي دراسة قام بها بنك khushhali في باكستان شملت 100 فقير منهم 80 رجل و20 امرأة، فتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين كل من الائتمان والتوفير، نفقات المزرعة والتأمين، معدل إنتاج المحصول والائتمان والدخل، لكن بالرغم من النتائج الإيجابية التي توصلت لها هذه الدراسة إلا أن دراسات أخرى أثبتت على أن التمويل الأصغر التقليدي ذو معدل الفائدة المرتفع لا يؤدي بالفعل إلى القضاء على الفقر، وهو ما بينته إحدى الدراسات التي أقيمت في ما نبال، قام بها كارالن وزينمان، وقد قدمت الدراسة نتائج مغايرة، والتي ظهرت في يوليو 2009، ولم يعثر المؤلفون على أي تغييرات في دخل الأسر أو إنفاقها أو نظامها الغذائي، بعد ذلك بمرور سنة إلى سنتين، قلل المقترضون بعض أنواع الإنفاق بما في ذلك السداد والتأمين الصحي، وتحسينات المنازل وربما بسبب شد الحزام في بداية الاستثمارات الجديدة الممكنة للقروض¹.

ونظرا لحرمة التعامل بالفوائد البنكية اعتمدت بعض الدول العربية التمويل الأصغر الإسلامي من أجل القضاء على الفقر أو تخفيض معدلاته التي عرفت نموا خلال الفترة الحالية نتيجة الأزمة المالية العالمية الراهنة التي أدت إلى انخفاض الإنفاق من الدول الغنية على الدول الفقيرة، ومن بين الدول الرائدة في التمويل الأصغر الإسلامي نجد اليمن والسودان وفلسطين².

ثانيا: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

يوجد عدة تعاريف مختلفة للتمويل الأصغر الإسلامي سنورد البعض منها في ما يلي.

1- تعريف التمويل الأصغر الإسلامي

يشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي إلى جملة من الخدمات المالية التي يتم تأديتها وفق المبادئ

¹ هشام بن عزة، عبد الناصر بوثلجة، دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي-تجارب بعض البلدان- مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018/09/01، ص105.

² يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص132، 131.

المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها، كما أن التمويل الأصغر الإسلامي يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل القروض الحسنة وغيرها¹.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن التمويل الأصغر الإسلامي هو: تقديم تمويل عيني أو نقدي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها للفقراء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة.

2- الفرق بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي

هناك فروقات جوهرية تميز التمويل الأصغر الإسلامي عن التمويل الأصغر التقليدي لا سيما لما يتميز به التمويل الأصغر الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل الأصغر التقليدي وسنذكر أهم هذه الفروقات فيما يلي²:

أ- ملكية رأس المال

يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية لرأس المال للطرف الآخر في التمويل التقليدي.

ب- الربح والخسارة

يشترك الطرفان في الربح قل أو أكثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أي خسارة، بمعنى آخر أن المستفيد في التمويل الإسلامي لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير لأن يده يد أمان بينما في التمويل التقليدي تعتبر يده يد ضمان.

الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج بينما في التمويل التقليدي ربح وهمي.

¹ عماد درويش وسميرة شهرزاد صالح، التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة -دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (وكالة عين تموشنت) -، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 1، ص 267.

² محمد مصطفى غانم، مرجع سابق، ص 30.

ج-طبيعة نشاط الاستثمار

ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية في التمويل التقليدي.

يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل التقليدي.

يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج بينما لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي فمثال ذلك قد يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا.

د-طبيعة التمويل

يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة بينما في التمويل التقليدي يكون التمويل عن طريق النقد فقط.

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل الأصغر الإسلامي

يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى نظام التمويل القائم على القوانين الإسلامية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتقوم مبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية مع النهي عن الأساليب غير العادلة أو الاستغلالية.

أولاً: مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي

تكمن مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي فيما يلي¹:

- 1- **تحريم الفائدة (الربا):** وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر أو شيء محرم؛
- 2- **تقاسم المخاطر:** ألن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلاً من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدلاً من تقاسم الربح فقط؛
- 3- **تحريم سلوك المضاربة:** لا يشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على الاحتكار وما يشابهها من معاملات؛

¹ علي سايح جبور و صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمال، العدد 2، ص 67.

4-قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلاً يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشتري واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية؛

5-تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمير، المقامرة، المواد الإباحية، وأسلحة الدمار الشامل جميعها أنشطة محرمة؛

6-لا يجوز البيع على المكشوف: لا يسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون، لذا فلا يسمح بالبيع على المكشوف.

فيما يلي شكل توضيحي لمبادئ التمويل الأصغر الإسلامي

شكل رقم (2): مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التمويل الأصغر الإسلامي بالاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية على عكس التمويل الأصغر التقليدي.

ثانيا: أهمية التمويل الأصغر الإسلامي

تكمن أهمية التمويل الأصغر الإسلامي فيما يلي¹:

- يعد التمويل الأصغر الإسلامي أداة للتخفيف من حدة الفقر، فتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛
- يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لإنجاز مشاريع صغيرة يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة، ومن ثم يخفض من معدلات البطالة؛
- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم ومن ثم الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الصغرى ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛

¹ علي سايح جبور وصفية يخلف، مرجع سابق، ص. 66.

- وتكمن أهميته أيضاً في أنه أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه ومن ثم فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.

ثالثاً: ضوابط ومعايير التمويل الأصغر الإسلامي

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في تمويل المشاريع الصغيرة، وسنوضح

هذه المعايير بما يتلاءم مع تنوع مصادر التمويل كما يلي¹:

1-المعايير الشرعية

- عدم التعامل بالربا؛
- تمويل المشروعات المباحة شرعاً، فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة شرعاً.

2-المعايير الفنية

لا بد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لا سيما في التمويل الاستثماري وأهم هذه المعايير، معايير السلامة المالية، والتي تعتمد على:

- قدرة العميل المالية؛
- قوة مركزه المالي؛
- التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية؛
- مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.

3-المعايير الإرادية

هي المعايير التي تفرض نفسها باعتبارها جزءاً من مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي.

- أ- معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل: وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الالتزام الديني، الخلق، الأمانة، القوة، والكفاءة والخبرة؛
- ب- معايير دراسة جدوى المشروع: وتشمل دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيرادات في المشروع، والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة.

¹ ملالة إيمان، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 2، ص 127-128.

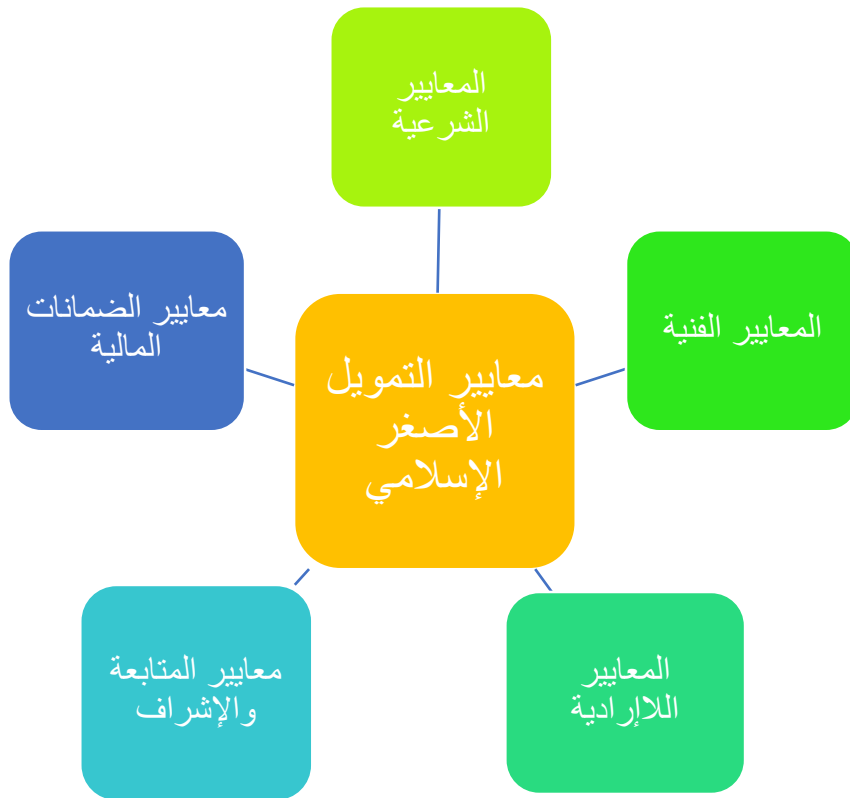
4-معايير المتابعة والإشراف

هو من أهم معايير التمويل الإسلامي للمشروعات المصغرة إذ أن مانح التمويل لا سيما في التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب عليه متابعة النشاط وتقييمه وتزويده بالمعلومات اللازمة وذلك لأن التمويل الأصغر الإسلامي بطبيعته إنما يكون تمويلاً لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم يلزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع وتحقيق التنمية.

5-معايير الضمانات المالية

إن صيغ التمويل الأصغر الإسلامي لا تتطلب ضماناً على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها.

شكل رقم (3): معايير وضوابط التمويل الأصغر الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن التمويل الأصغر الإسلامي يعتمد على الكثير من الضوابط والمعايير المختلفة.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الأصغر الإسلامي ودوره في الحد من الفقر

باستطاعة التمويل الأصغر الإسلامي مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء من الاعتماد على النفس، وإحداث التغيير الاقتصادي المرجو.

أولاً: آثار التمويل الأصغر الإسلامي: تنقسم آثار التمويل الإسلامي الأصغر إلى ثلاثة مستويات نتناولها على الشكل التالي¹:

1- على مستوى الأسر

يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسر لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل.

إن توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام التمويل الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وبيع استهلاكية، ويمكن للزبائن أيضاً استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم. إن الفقراء دائماً معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل.

2- على المستوى الفردي

بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع ويصاحب التمكين الاقتصادي نمواً في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة.

يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول.

3- على مستوى المشروع

ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائماً كما هو متوقع حيث إن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساوٍ في القيمة وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر

¹ يوسفات علي وعبد الرحمن عبد القادر، مرجع سابق، ص 124-129.

أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي 1997 و1999 ارتفعت بشكل عام إيرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كل من الهند وبيروت.

خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلاً، وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.

ثانياً: دور التمويل الأصغر الإسلامي في الحد من ظاهرة الفقر

باستطاعة التمويل الأصغر الإسلامي مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم ومن ثم الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي المرجو.

يعد التمويل الأصغر أحد أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية (البنوك التجارية الرسمية) بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، كما أن توفير خدمات التمويل الأصغر تسهل مشاركة الفقراء في عملية البناء الاقتصادي، وتساعد على زيادة الدخل وبناء الأصول والاستثمارات وتحفيز الاقتصاديات المحلية خاصة في الدول النامية، حيث أشارت عدة دراسات أجريت على موضوع الفقر أن استبعاد الفقراء من النظام المالي يعد من أكبر العوامل الضالعة في عجزهم عن المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، ففي ظل عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية تتعرض الأسر الفقيرة لصعوبات حادة تحول دون الاستفادة من الفرص الاقتصادية ومن الخدمات المالية للحماية من الأزمات الاقتصادية، مما يعني أن الاستبعاد المالي يجعلهم في دائرة مفرغة من الفقر، لذا فإن بناء الأنظمة المالية الشاملة يعد هدفاً محورياً للقائمين على صنع السياسات والتخطيط في شتى أنحاء العالم¹.

ثالثاً: التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر الإسلامي

يواجه التمويل الأصغر الإسلامي تحديات عديدة ومن أهمها ما يلي²:

- ضعف القدرة الاستيعابية للمستفيدين من التمويل الأصغر الإسلامي؛
- ضرورة الوصول ببرامج التمويل الأصغر الإسلامي إلى مراحل متطورة من خلال إدخال صيغ جديدة؛
- تستوعب دورة الإنتاج وتساعد في تطوير التعامل وكذا تطوير أدوات الادخار الصغيرة؛
- صعوبة إيصال برامج التمويل للمشروعات الصغيرة الأكثر طلباً للتمويل الأصغر؛
- محدودية الوصول إلى الفقراء، خصوصاً في الريف وضعف التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمة بجانب ضعف البنيات التحتية المؤثرة على عمليات التمويل؛

¹ يوسفات علي وعبد الرحمن عبد القادر، مرجع سابق، ص133.

² علي سايح جبور صفية يخلف، مرجع سابق، ص 67-68.

- تقديم الدعم المالي والفني للمصارف التجارية لرفع قدرتها؛
- ومن التحديات التي تواجه طالب التمويل الأصغر ضرورة توفير شيك ضمان من طرف آخر غير طالب التمويل وهذا من الصعب أن يحصل عليه الشخص طالب التمويل، ومن ثم إما أن يتم القبول بالشيك من الشخص نفسه أو البحث عن ضمانات أخرى؛
- تقصير البنوك في مرافقة طالب التمويل في إعداد دراسة جدوى مصغرة في المشروع المعني حتى تكون هنالك مشكلة أخرى؛
- معظم الحاصلين على التمويل الأصغر لا يستخدمونه في مكانه الصحيح.

خاتمة الفصل الأول

نستخلص من خلال دارستنا لهذا الفصل أن التمويل الأصغر الإسلامي يعتبر من أهم الوسائل الأكثر تأثيراً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعتبر أداة فعالة لمحاربة الفقر، فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود بعدما أخفق التمويل الأصغر التقليدي في تحقيق هذه الأهداف.

حيث يعتمد التمويل الأصغر الإسلامي على مبادئ عدة أهمها عدم تعامله بالفائدة (الربا)، وكذا المشاركة مع متعامله في تقاسم الربح والخسارة وغيرها، حيث حقق أهمية بالغة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته في زيادة طلب الأفراد من السلع والخدمات نتيجة تحسن مستوى الدخل الفردي عندهم، كما يقوم كذلك على مجموع من الضوابط والمعايير أهمها معيار دراسة جدوى المشروع، وكذا المتابعة والإشراف له إلى أن يحقق نجاحاً كبيراً للمشروع، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل الأصغر الإسلامي له الدور الكبير في تحقيق آثار كبيرة على مستوى الأفراد والأسر والمجتمع، وبالرغم من التزايد المستمر والاهتمام الكبير به إلا أنها يشهد مشاكل ومعوقات عديدة.

الفصل الثاني

دراسة تجربة السودان في
التمويل الأصغر الإسلامي

مقدمة الفصل الثاني

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى ماهية التمويل الأصغر الإسلامي سنحاول في هذا الفصل معرفة تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان كما سنتطلع إلى استراتيجيات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان وكذا المؤسسات والجهات العارضة له، كما سوف نعرض أيضا إلى مؤشرات التمويل الأصغر الإسلامي وسنذكر أيضا أهم التحديات التي واجهتها السودان عند خوضها في هذه التجربة وذلك سعيا منا إلى إيجاد بعض الحلول الممكنة لمواجهة هذه الصعوبات لتحقيق الأهداف المسطرة.

لدراسة هذا الفصل بشكل جيد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول مخصص لدراسة نشأة وتطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان وأهم الاستراتيجيات التي تبناها البنك المركزي السوداني لإنجاح هذه التجربة وسنتطرق كذلك إلى أهم الجهات التي منحت هذا النوع من التمويل أما في المبحث الثاني فحاولنا فيه عرض أهم التجارب والبنوك التي بادرت إلى تبني التمويل الأصغر الإسلامي في السودان والمعوقات التي واجهتها وحالت دون تحقيق تلك الأهداف.

لدراسة هذا الفصل بشكل جيد اعتمدنا على خطة تتكون من مبحثين:

المبحث الأول: نشأة وتطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان؛

المبحث الثاني: تجارب البنوك السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.

المبحث الأول: نشأة وتطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

لقد قامت السودان بأسلمة جهازها المصرفي مع مطلع التسعينات ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، بدءاً من البنك المركزي الذي يأتي على هرم النظام المصرفي، ويعتمد النظام المصرفي السوداني في تمويلاته على صيغ التمويل الإسلامية، لذا فقد فرض بنك السودان على البنوك العاملة في السودان أن تخصص جزءاً من تمويلاتها للتمويل الأصغر قصد تمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين ومحدودي الدخل.

المطلب الأول: ملامح ظهور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

تعد تجربة السودان رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي وذلك بعد أسلمة كامل القطاع المصرفي السوداني في مطلع التسعينات في القرن الماضي، عند إنشاء بنك الادخار والتنمية الاجتماعية سنة 1974، البنك الزراعي و بنك فيصل الإسلامي سنة 1979 والبنك الإسلامي السوداني سنة 1983 والذي اهتم بدعم الأسر الفقيرة من خلال تخصيص فرع الأسر تلاها إنشاء بنك العمال، والمصرف التجاري ومؤسسة التنمية الاجتماعية، حققت هذه التجربة نجاحاً كبيراً والذي ميزها هو قيامها على صيغ التمويل الإسلامي والجدير بالذكر أيضاً أن البنك المركزي السوداني فرض على البنوك التجارية تخصيص جزء من مواردها المالية لتمويل المشروعات الاجتماعية والمشروعات الصغيرة¹.

حققت تجربة البنك الإسلامي نجاحاً كبيراً ما جعلها تؤسس لفروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين، بل أسست إدارة على مستوى الرئاسة تعنتي بهذا النوع، والذي عرف أخيراً بالتمويل الأصغر والذي ميز هذه التجربة قيامها على الصيغ الإسلامية بالتركيز على صيغة المشاركة حيث كانت تمثل نسبة 60 بالمئة من التمويل عام 1988، لكن التجربة توقفت في أوائل التسعينات، وأصبح البنك الإسلامي بنكاً تجارياً تقليدياً، إلا أن بنك السودان في سياسته النقدية والتمويلية أشار إلى توظيف نسبة من موارد البنوك التجارية لتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة، والجدول الموالي يبين تطور النسب المفروضة².

¹ سلومة موسى ويحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان-دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2014، ص139.

² المرجع نفسه.

جدول رقم (1): تطور نسب التمويل الأصغر الإسلامي المفروضة من البنك المركزي على البنوك من إجمالي التمويل

السنوات	1994	2000	2004	2015_2007	2015-2018
النسب المفروضة	5 %	7 %	10 %	12 %	15%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن البنك المركزي السوداني عمد إلى رفع السقوف الخاصة بتمويل الشرائح ذات الدخل الضعيف من 7 % إلى 15 % خلال الفترة 2007_2018 وذلك للسماح لهم بالاستفادة من مختلف خدمات التمويل المصرفي وهذا ما يؤكد استمراره في تطبيق سياساته الرامية إلى تشجيع قطاع التمويل الأصغر.

انتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره السياسات التمويلية منذ عقد التسعينات، إلى رفع السقوف الخاصة بتمويل الشرائح الضعيفة ذات الدخل المحدود وذلك للاستفادة من خدمات التمويل المصرفي، كما قام بنك السودان بإنشاء وحدة متخصصة بالتمويل الأصغر عام 2007 وذلك لتنفيذ استراتيجية بنك السودان المركزي لتنمية وتطوير التمويل الأصغر وفق المقاصد التالية¹:

- وجود مصارف تعتنى بالخدمات المصرفية بصفة عامة ومن أولوياتها تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي بشأن تمويل عملاء التمويل الأصغر، ويدخل في إطار هذه المجموعة كل المؤسسات المصرفية التي أنشأت لتقديم الخدمات المصرفية لكافة قطاعات المجتمع؛
 - قيام مصارف تمويل أصغر متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كمؤسسات مصرفية متخصصة ومتمرسة في هذا المجال؛
 - قيام مؤسسات تمويل أصغر ناشئة حديثاً تهدف إلى الاهتمام بقطاع الطبقات الفقيرة النشطة اقتصادياً كما هو الحال في بنك الأسرة 2008؛
 - قيام مؤسسات تمويل أصغر (لا تقبل الودائع)، مثال ذلك مؤسسة التنمية الاجتماعية (الخرطوم) ومؤسسة "كسلا" للتمويل الأصغر وبعض المؤسسات الولائية؛
 - تصديق مؤسسات تمويل أصغر تقبل الودائع المصرفية.
- والجدول التالي يبين مؤسسات التمويل الأصغر بالسودان.

¹ www.mfu.gov.sd . شوهذ يوم 2022/04/1، على الساعة 11 صباحاً.

جدول رقم (2): مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان

مؤسسات ولائية لا تقبل الودائع أسست بقانون ولائي	مؤسسات اتحادية تقبل الودائع	مؤسسات اتحادية لا تقبل الودائع	مؤسسات مساهمة عامة ولائية	مؤسسات ريفية محلية
التممية الاجتماعية-الخرطوم التممية الاجتماعية "تسلا" مؤسسة سنار مؤسسة الجزيرة مؤسسة بحر أبيض مؤسسة النيل الأزرق مؤسسة القصارف البحر الأحمر مؤسسة مشكاة الشركة الشمالية مؤسسة نهر النيل شمال دارفور جنوب دارفور شرق دارفور غرب دارفور شركة سواعد الخرطوم الزراعية غرب كردفان شركة الغالية وسط ارفور	بنك الأسرة بنك الإبداع شركة إرادة المؤسسة الوطنية	مؤسسة المعاشيين مؤسسة الشباب الأمل النسوية شركة الطموح شركة الفال الصناعات الصغيرة التممية الريفية شركة أعوان المؤسسة العمالية شركة المهاجر	شركة المثال مؤسسة بورتسودان ياسد	مؤسسة براعة مؤسسة الغرة شركة الأنعام

المصدر: عبد الله علي محمد بابكر، الضبط المؤسسي الفعال في مؤسسات التمويل الأصغر، مجلة المصرفي العدد 89، 2018، ص23.

يمكن تحليل تطور التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان من خلال مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في تطور حجم التمويل، وتطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وعدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي بالإضافة الى تطور التمويل الاسلامي الأصغر حسب الصيغ التمويلية الإسلامية.

أولاً: تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

يبين الجدول الاتي تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان.

جدول رقم(3): تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان (2010-2019)

السنة	حجم التمويل الأصغر الإسلامي/الوحدة (جنيه سوداني)	
	المصارف	مؤسسات التمويل الأصغر
2010	0.244.551	178.571
2011	1.902.000	252.981
2012	2.000.000	117.300
2013	2.400.000	282.000
2014	2.055.000	430.000
2015	2.692.000	624.300
2016	2.914.000	1.252.800
2017	6.197.000	1.343.260
2018	8.797.500	2.472.000
2019	8.916.500	3.490.6000

المصدر: ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - تجربة بنك فيصل - مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد، 2021، ص 133.

يبين الجدول أعلاه تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان بين سنتي 2010 و 2019 والمقدمة من كل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، ونلاحظ التطور المستمر لحجم التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان سواء المقدم من قبل المصارف أو من قبل مؤسسات التمويل الأصغر وهذا راجع للجهود التي يبذلها البنك المركزي السوداني في سبيل الارتقاء بهذا القطاع من التمويل، حيث يظهر من خلال الجدول أعلاه الزيادة المعتمدة في حجم التمويل الأصغر الإسلامي المقدم من قبل المصارف بين سنتي 2010 و 2011، حيث قدر حجم التمويل الأصغر الإسلامي بـ 244.1551 جنيه سوداني في حين قدر بما يقارب مليوني جنيه سوداني سنة 2011، وهذه الزيادة المعتمدة مع تنفيذ الخطة الشاملة للتمويل الإسلامي الأصغر وقرارات البنك المركزي السوداني المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي باستخدام الضمانات غير التقليدية.

وقد استمر حجم التمويل الأصغر الإسلامي بالنمو في السنوات اللاحقة؛ إلى أن بلغ ما يقارب 6.2 مليون جنيه سوداني سنة 2017 وهي زيادة معتبرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، حيث قدر حجم التمويل الأصغر الإسلامي فيها بـ 2.9 مليون جنيه سوداني وهذا يرجع لارتفاع حجم الضمان المقدم من وكالة ضمان التمويل

الأصغر "تيسير" للتمويل الممنوح من قبل مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وارتفاع حجم التمويل بالجملة القائم من بنك السودان المركزي لهذه المؤسسات بالإضافة الى ارتفاع المساهمات الرأسمالية لبنك السودان المركزي في مؤسسات التمويل الأصغر.

كما ارتفع حجم التمويل الأصغر الإسلامي إلى ما يفوق 8 ملايين جنيه سنتي 2018 و2019 إلا أن سنة 2019 لم تختلف كثيرا عن سنة 2018 في قيمة التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا راجع ربما للظروف السياسية السائدة بالسودان سنة 2019 والتي أثرت على استقرار أداء الأعمال.

أيضا نلاحظ ارتفاع التمويل المقدم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، حيث بلغ ما يقارب ثلاث ملايين ونصف مليون جنيه سوداني سنة 2019، بعد أن كان 1.178.571 جنيه سوداني.

ثانيا: تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

يبين الجدول الآتي تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

جدول رقم(4): تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي (2010-2019)

السنة	عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي
2010	8
2011	10
2012	12
2013	25
2014	30
2015	32
2016	34
2017	38
2018	44
2019	46

المصدر: ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - تجربة بنك فيصل - مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد، 2021، ص134.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع عدد المؤسسات المختصة بالتمويل الأصغر الإسلامي، حيث بلغت 46 مؤسسه سنة 2019، بعدما كانت 08 مؤسسات في سنة 2010، وهذا راجع لتبني البنك المركزي

السوداني، للسياسات التي تسهل إنشاء مؤسسات تختص بالتمويل الأصغر الإسلامي التي تقدم الدعم الكافي للشريحة الواسعة من عملاء هذا النوع من التمويل.

ثالثاً: تطور عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

يبين الجدول الآتي تطور عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

جدول رقم(5): تطور عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ما بين (2010-2019)

السنة	عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي
2010	80.883
2011	/
2012	/
2013	614.000
2014	876.000
2015	1.217.000
2016	1.500.000
2017	1.700.000
2018	2.070.000
2019	2.350.000

المصدر: ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان-تجربة بنك فيصل-مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد، 2021، ص135.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي من 80.583 عميلاً سنة 2010 إلى ما يفوق مليوني عميل سنة 2019، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة التوسع في توجيه التمويل لمشروعات التمويل الأصغر الموجهة للخريجين والمرأة الريفية والحرفيين والشباب وخريجي التدريب المهني والفني والتوسع في استخدام وثيقة تأمين التمويل الأصغر الشاملة الصادرة من مؤسسات التأمين كضمان لتغطية عملاء التمويل الأصغر.

رابعاً: تطور التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان

يبين الجدول الآتي تطور التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان.

جدول رقم(6): تطور التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان ما بين (2010-2016)

السنة	المربحة	المشاركة	السلم	المضاربة	أخرى
2010	61 %	7 %	1 %	6 %	25 %
2011	47 %	18 %	4 %	7 %	24 %
2012	51 %	13 %	2 %	6 %	28 %
2013	55 %	15 %	4 %	7 %	19 %
2014	48 %	17 %	4 %	7 %	24 %
2015	47 %	12 %	5 %	8 %	28 %
2016	44 %	13 %	4 %	7 %	23 %

المصدر: ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - تجربة بنك فيصل - مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد4، العدد، 2021، ص136.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انحصار التمويل الأصغر الإسلامي في صيغة المربحة حيث استحوذت هذه الصيغة لوحدها على نصف حزمة التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا راجع لسببين أساسيين:

الأول ويتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، حيث تفضل هذه المؤسسات هذا النوع من التمويل لكون هذه الصيغة سهلة التطبيق والإجراءات كما أن نسبة المخاطرة فيها ضعيفة مقارنة بصيغ أخرى.

والثاني ويتعلق بالعمل حيث هذه الصيغة تناسب إجراءاتها، عميل التمويل الأصغر الإسلامي كما أن طبيعة الصيغة تناسب ظروف العمل.

التمويل الأصغر الإسلامي في السودان يتمثل في التسهيلات المالية والعينية التي تمنح للفقراء النشيطين اقتصادياً من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أولى السودان أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال الاستراتيجيات التي يضعها بنك السودان المركزي لتطوير هذا القطاع وهو ما انعكس إيجاباً على هذا القطاع.

المطلب الثاني: سياسات البنك المركزي السوداني في التمويل الأصغر الإسلامي

في سنة 2006 قام البنك المركزي السوداني بوضع استراتيجية لتنمية قطاع التمويل الأصغر الإسلامي حيث قام بإعداد الرؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر للفترة (2007 و 2011) بهدف تمكين قطاع التمويل الأصغر من لعب دور ريادي، كما تم إصدار لائحة تلخيص وعمل مصارف ومؤسسات التمويل

الأصغر وإنشاء برنامج الأمل للتمويل الأصغر من قبل مؤسسة التنمية الاجتماعية والذي يستهدف الفقراء النشيطين اقتصاديا بالخرطوم¹.

تلاها بعد ذلك إنشاء وحدة خاصة بالتمويل الأصغر في سنة 2007، وهي عبارة عن وحدة متخصصة مستقلة تعمل كجهاز لتحسين دور المصارف في تقديم التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك من خلال السهر على تطبيق استراتيجية تنمية قطاع التمويل الأصغر كما شجع البنك المركزي السوداني على تخصيص 12 بالمئة من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر، بالإضافة إلى ذلك أصدر بنك السودان المركزي توجيهات تشجع على تنويع المنتجات المعروضة².

وفي سنة 2010 (تقرير بنك السودان المركزي، 2010) تم تطوير الإطار التنظيمي والرقابة لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي بإصدار لائحة لتنظيم ورقة عمل لهذه المؤسسات وتختص هذه اللائحة بالجوانب القانونية لمراحل تأسيس مؤسسات التمويل الأصغر، في حين تضمن الجزء الخاص بالتوجيهات التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وضوابط الرقابة الاحترازية وغير الاحترازية مستهدية بمؤشرات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والمعايير الدولية القابلة للتطبيق فيما يخص معايير الإفصاح للجمهور والمخصصات المالية ومؤشرات الإنذار المبكر لإدارة المخاطر³.

كما تم تكوين اللجنة لتطوير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي في مجال الخدمات من خلال دراسة الممارسة السائدة للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر السودانية، مع تقديم التمويل الأصغر لقطاع الخدمات وقد قامت اللجنة بتطوير وتقديم مقترحات لمنتجات التمويل الأصغر كخدمة قابلة للتنفيذ في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية وتمت مناقشتها مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية، بالإضافة إلى إجراء دورات تدريبية لكل موظفي مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، والمستفيدين من التمويل الأصغر حيث استفاد 625 فردا من التدريب، مع تدريب كذلك عدد من المدربين، بالإضافة إلى تنظيم عدد من الورشات والمنتديات لتبادل الخبرات ونشر الوعي من المنتدى التداولي لتفعيل التمويل الأصغر بالولايات، دور الوسائط المجتمعية منتجات وصيغ التمويل الأصغر سنابل وقد تم سنة 2010 أيضا تكوين محفظة أمان للتمويل الأصغر برأس مال 200 مليون جنيه سوداني هذه المحفظة عبارة عن شراكة بين التي سيتم تطبيقها على مستوى 12 ولاية من ولايات السودان⁴.

أما في سنة 2011 فقد استهدفت سياسة البنك المركزي السوداني⁵:

¹ مساح وفاء وشبوتي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة، دراسة تجربة الجزائر والسودان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص147.

² المرجع السابق، ص148.

³ مرجع سابق، ص148.

⁴ تقرير البنك المركزي السوداني 2006.

⁵ مساح وفاء وشبوتي حكيم، مرجع سابق، ص149.

- توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر؛
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة التي تعمل في مجال التمويل الأصغر؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات لتقديم خدمات التمويل الأصغر حيث تم وضع الضوابط التنظيمية والرقابية في إنشاء هذه المؤسسات؛
- استيعاب الخريجين والشباب في مشروعات جماعية وتشجيع روح التكافل للعمل الجماعي في مجال التمويل الأصغر، حيث تم تسجيل مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر وتمويلها بمبلغ 2 مليون جنيه من وحدة التمويل الأصغر؛
- نشر ثقافة الصيرفة التي تعزز قدرات العملاء المستفيدين من التمويل الأصغر.

في سنة 2012 (تقرير بنك السودان المركزي، 2012) هدفت سياسات البنك المركزي السوداني إلى تشجيع التمويل الأصغر الإسلامي وذلك بغرض زيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي وتوفير فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية حيث تم إلزام المصارف بتخصيص 12 بالمئة على الأقل من المحفظة التمويلية لكل مصرف، لتوجه لبرامج التمويل الصغير والأصغر ومتناهي الصغر والتمويل بالبعد الاجتماعي¹.

كما تم إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر (كفالات) لتقديم خدمات تأمين التمويل الأصغر بالجملة لتشجيع المصارف لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر بالولايات والقطاعات المستهدفة وتم إدخال خدمات الضمانات عبر شركات التأمين وفقا لوثيقة تأمين التمويل الأصغر بالإضافة إلى باقة الضمانات السرية².

في سنة 2013 أنشأ قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر " تيسير " من المجلس الوطني ويتمثل دور هذه الوكالة في تقديم الضمان اللازم لمؤسسات التمويل الأصغر التي تمتلك مقومات النجاح للحصول على التمويل من المصارف وتعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف³.

حافظ البنك المركزي السوداني في سنوات 2013 إلى غاية 2015 على توظيف 12 بالمئة من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الصغير والأصغر ومتناهي الصغر وذي البعد الاجتماعي⁴.

أما في سنة 2016 (تقرير بنك السودان المركزي 2016) فقد عمد البنك المركزي السوداني إلى الاستمرار في توجيه 12 بالمئة من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر إلا أنه تم رفع سقف التمويل الأصغر للعميل الواحد من 30 ألف جنيه سوداني إلى 50 ألف جنيه سوداني، وشهدت سنة 2016

¹مساح وفاء وشبوطي حكيم، مرجع سابق، ص149

² تقرير البنك المركزي السوداني 2006، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

⁴مساح وفاء وشبوطي حكيم، مصدر سابق، ص150

إطلاق برنامج تمويل الموسم الزراعي 2016-2017 باستخدام التقنية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والغابات، بالإضافة إلى مباشرة وكالة الضمان للتمويل الأصغر بالجملة " تيسير " أعمالها سنة 2016 وتبع ذلك إصدار وثيقتي ضمان لمؤسسات التمويل الأصغر والتكوين، مجلس تنسيقي يضم وحدة التمويل الأصغر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر¹.

أما في سنة 2018 (تقرير بنك السودان المركزي، 2018) فقد تم رفع نسبة التمويل الأصغر على الأقل من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتوجيه برامج التمويل الصغير والأصغر ومتناهي الصغير والتمويل ذي البعد الاجتماعي، وفي سنة 2019 (تقرير بنك السودان المركزي، 2019) صدرت سياسات تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز نشر برامج التمويل الأصغر والصغير، سلاسل القيمة وتعزيز دور القطاع الخاص للتحويل نحو استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ولتحقيق ذلك ينبغي على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر ما يلي²:

- توجيه 50 بالمئة على الأقل من المحفظة التمويلية المنفذة للقطاعات الإنتاجية من صناعه وزراعة؛
- الاستمرار في الانتشار الأفقي من خلال فتح نوافذ وفروع جديدة، وكالات بنكية في المناطق الريفية والعمل وفقا للميزات النسبية للولايات؛
- زيادة المساهمة في المحافظ التمويلية المشتركة والصناديق الاستثمارية ذات العلاقة، بمبادرات خفض مستوى الفقر وبرامج التمويل الأصغر؛
- زيادة فرص الحصول على التمويل لفئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين؛
- استمرار التوسع في استخدام صيغة التمويل بخلاف المربحة مثل السلم والسلم الموازي والمشاركة والمضاربة المقيدة والمقاولة والإجارة؛
- تقديم التمويل للقطاعات الإنتاجية عبر سلسلة القيمة وربطها بالأسواق؛
- الالتزام بقبول وثائق التأمين التي تقدمها وكالة الضمان للتمويل الأصغر "تيسير" وشركات التأمين بالإضافة إلى الكمبيالات والضمانات غير التقليدية؛
- حث عملائها على استخدام الحزم الإرشادية والتقنية الوسيطة وتقديم خدمات الإسناد الفني للنشيطين اقتصاديا؛
- إنشاء مراكز لتنمية وتطوير مشروعات التمويل الأصغر، وعمل نماذج عبر حاضنات أعمال بالشراكة مع المؤسسات.

¹ مساح وفاء وشبوطي حكيم، مرجع سابق، ص150.

² بدر الدين عبد الرحيم، الممارسة الحالية لتجربة السودان في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، مجلة المصرفي، العدد 71، ص4-5.

المطلب الثالث: الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان

تتنوع الجهات المانحة للتمويلات المصغرة بين العديد من الجهات والأشكال وهي¹:

أولاً: القطاع المصرفي

يوجد 38 بنك عامل في السودان، وتتركز فروعها في المدن وفي ولاية الخرطوم على وجه الخصوص ويتكون النظام المصرفي من بنوك تجارية ومتخصصة سواء خاصة أو مشتركة أو مملوكة للدولة، وتستهدف البنوك المتخصصة قطاعات بعينها مثل: التنمية الاجتماعية والزراعة والمصادر الحيوانية والتنمية الصناعية أو جماعات محددة مثل المزارعين والعمال.

معظم البنوك السودانية بدأت في تقديم خدمات التمويل الأصغر منذ مطلع تسعينات القرن العشرين وأخذت في التوسع منذ ذلك الوقت لتغطي الأقاليم والقطاعات الإنتاجية المختلفة، ويقدم 20 بنكاً سودانياً حالياً خدمات التمويل الأصغر، غير أن معظم البنوك تركز على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم عاصمة السودان.

ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر

ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 36 مؤسسة عام 2017 إلى 46 مؤسسة عام 2018، لتبلغ عدد 48 مؤسسة سنة 2019. كما ارتفع حجم التمويل الأصغر كذلك بالبنوك من 6197 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلى 8797.54 مليون جنيه بنهاية عام 2018، وارتفع إجمالي رصيد التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر العاملة من 1343.26 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلى 2472.02 مليون جنيه بنهاية عام 2018، هذه المؤشرات تدل على أن المؤسسات والمنظمات والبنوك التجارية المتخصصة تؤدي دوراً كبيراً في تقديم خدمات التمويل الأصغر للفئات المستهدفة، وتسهم في الناتج القومي المحلي وتوظيف المدخرات وتساعد في توفير احتياجات المشروعات الصغيرة ومكافحة الفقر.

ثالثاً: المنظمات المجتمعية وغير الحكومية

معظم برامج التمويل الأصغر تم تقديمها حتى اللحظة الراهنة من خلال المنظمات المجتمعية وغير الحكومية. ومن خلال استقصاء يغطي المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تقدم التمويل الأصغر حالياً في البلاد، كشف أنه ما يزيد على 90 بالمئة بدأت في أعقاب 1991 بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي 1992 وبرامج التكيف الهيكلي، وأن كلا من المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية تركز في عملياتها على القواعد المجتمعية أكثر من مؤسسات التمويل الرسمي وهي تعمل مباشرة في المجتمعات ومع المؤسسات

¹ دفع الله عبد الكريم، دفع الله كافي، السياسات ودورها في تكوين الروبا الشاملة للتمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، العدد 4، 2019، ص3.

المجتمعية الأخرى، وتطبق أدوات مرنة في استخدام التمويل كآلية للقضاء على الفقر كما أن أغلبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية.

رابعاً: الصناديق الاجتماعية

هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان والتي تقدم الدعم للفقراء والمجموعات الأقل دخلاً بما في ذلك النساء وكبار السن والطلبة والخريجين وأصحاب المعاشات، وفي حين تستقطع المنح والدعم حجماً كبيراً من موارد الصناديق الاجتماعية، فإن صندوقين هما صندوق أصحاب المعاشات ومشروع تشغيل الخريجين هما ذوي خبرة في خدمات التمويل الأصغر، هذان المشروعان بدءاً في أنشطتهما في التمويل الأصغر بين 1991 و2000.

أما الصندوق الاجتماعي الرئيسي الآخر فهو صندوق التنمية الاجتماعية والمؤسس في عام 1997 والذي نشط في تقديم التمويل للعملاء على المستوى القاعدي وفي التنمية المؤسسية وبناء القدرات للهيكل الوسيطة للتمويل والادخار على المستوى المجتمعي في ولاية الخرطوم، كما كان رائداً كذلك في إطلاق شبكات من خلال تأسيس شبكة منظمات التمويل الأصغر، وقد تم تأسيس بعض المنظمات في ولايات أخرى من بينها الجزيرة والنيل الأبيض والقضارف وشمال كردفان ونهر النيل، غير أنها لا تزال في الغالب غير نشطة.

خامساً: مشروعات التنمية الريفية

يتم تمويل العديد من مشروعات التنمية من قبل المانحين الدوليين، الهدف العام لهذه المشروعات هو تحسين مستويات المعيشة ودخول المقيمين الفقراء في المجتمعات الريفية الذين يعانون من الاقتتال الشعبي أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية، وهي تستهدف قطاعات محددة من العملاء وفقاً لخطط عملها على الرغم من أن بعض هذه المشروعات قد وسعت من بؤرة تركيزها لاستهداف القطاعات الفقيرة في المجتمع.

تتضمن العديد من مشروعات التنمية الريفية تأسيس خدمات مستديمة للانتماء، ومن بين خدماتهم المتكاملة مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان ومشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان والبرنامج الخاص للأمن الغذائي ومشروع جاش لإعادة توليد مستويات مستديمة للمعيشة والهدف الرئيسي لمشروعات التمويل الأصغر الريفية هو دعم الإنتاجية ودخل أفراد المزارعين والقرى والجماعات الذين تعتمد معيشتهم على الحبوب وقطعان الماشية والزراعات الطبيعية وغيرها من المنتجات الزراعية والتركيز كذلك على المؤسسات غير الزراعية، حيث ساعدت هذه المشروعات المجتمعات الريفية على تطوير عدد من الخدمات الائتمانية بما في ذلك الترتيبات المالية غير الرسمية في الشكل التقليدي.

والشكل الموالي يختصر تنوع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالسودان.

شكل رقم(4): أنواع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالسودان



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ من الشكل أعلاه تنوع جهات وسبل التمويل داخل السودان، من مؤسسات حكومية وغير حكومية تعمل على تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد.

المبحث الثاني: تجارب البنوك السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي

تعرف البنوك السودانية تجربة محترمة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي وقد كانت من بين الدول الأوائل في هذا المجال، حيث نشطت عدة بنوك في تقديم هذا النوع من التمويل الإسلامي على غرار بنكي فيصل والأسرة.

المطلب الأول: تجربة بنك فيصل الإسلامي

تطرقنا في هذا المطلب إلى واقع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة 2010 - 2019 وتحليل تجربة بنك فيصل الإسلامي في التمويل الأصغر الإسلامي وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر الإسلامي، يمول المشاريع الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الإسلام وتعتبر السودان رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي وخاصة بنك فيصل الإسلامي الذي أعطى اهتماما كبيرا لهذا القطاع وتوصي الدراسة بتتبع أساليب التمويل الأصغر الإسلامي مع إيجاد آليات تمويلية تتناسب وخصوصية المشاريع الصغيرة.

أولاً: واقع التمويل الأصغر في بنك فيصل الإسلامي

بنك فيصل الإسلامي هو بنك إسلامي أنشئ بالسودان وهو يعتبر من بين أفضل البنوك بها في مجال التمويل الأصغر ونحاول من خلال هذا المحور التعريف به والتعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي به.

1- **التعريف ببنك فيصل:** تم انشاء بنك فيصل الإسلامي بالسودان كمؤسسة مصرفية تعمل وفق الشريعة الإسلامية بموجب الأمر رقم 09 الصادر بتاريخ 04/ 04/ 1977 وفي 18/ 08/ 1977 تم تسجيلها كشركة مساهمة عامة محدودة، ولقد باشر البنك أعماله فعلياً ابتداء من شهر ماي 1978 برأس مال مصرح به يقدر بـ 2000 مليون جنيه سوداني وبلغت عدد فروعها 46 فرعاً سنة 2019 تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية بالسودان¹.

يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية بالإضافة إلى المساهمة في المشروعات التمويلية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية بما يتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية، وتتمثل رسالة بنك فيصل الإسلامي في إيجاد حلول مصرفية ترتقي بحياة العملاء والموظفين من خلال اعتماد المعايير وإبداع منتجات مصرفية مبتكرة راقية ومعاصرة مع أحكام الشريعة الإسلامية بطريقة عصرية والتميز في إرضاء العملاء مع الإبداع والابتكار الذي تقوده روح الشباب².

تقوم استراتيجية بنك فيصل الإسلامي الاستثمارية على تحقيق الربح وتوزيع التمويل على مختلف القطاعات الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان مع مراعاة مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تقديم تمويلات تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية³.

ثانياً: التمويل الأصغر الإسلامي في بنك فيصل الإسلامي

يعرف بنك فيصل الإسلامي التمويل الأصغر الإسلامي بأنها كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقير النشط اقتصادياً أو لمجموعة من الفقراء الناشطين اقتصادياً وفق شروط البنك وهذا النوع من التمويل يستهدف كل قطاعات المجتمع في مختلف المناطق الريفية والمدنية وينحصر مجال التمويل الأصغر المقدم من قبل بنك فيصل الإسلامي في⁴:

- قروض صغيرة لرأس المال المتداول؛
- التمويل الزراعي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة كالبساتين الفلاحية والجمعيات التعاونية الزراعية؛ والبيوت المهنية الزراعية؛

¹ ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - تجربة بنك فيصل الإسلامي-، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد4، العدد 2، ص136.

² المرجع نفسه.

³ المرجع السابق، ص137.

⁴ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي، التحديات والمبادرات الورقة الثانية من حوار السياسات، ص22.

- التمويل الحيواني كتمويل تربية الدواجن والاستزراع السمكي وتربية المواشي؛
- التمويل الصناعي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة على غرار مصانع الزيوت والصابون الصغيرة وورش الحدادة وصيانة السيارات؛
- تمويل الخدمات بمختلف أشكالها.

كانت بداية اهتمام بنك فيصل الإسلامي بالسودان بالتمويل الأصغر، بافتتاح فرع الحرفيين بأم درمان سنة 1983 حيث يسهر هذا الفرع على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة وضمانات ميسرة إلا أن التمويل انحصر في دعم أصحاب الحرف الصغيرة في الورش الصناعية الصغيرة والأعمال اليدوية الصغيرة بالاعتماد على صيغة المراجعة للأمر بالشراء بشكل كبير جداً، وقد ميز هذه الفترة أن بنك فيصل الإسلامي قام بتمويل المشروعات الصغيرة والحرفية وفقاً لمجموعة من الامتيازات على النحو التالي¹:

- إعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية بصيغة المراجعة وقبول الضمانات الشخصية؛
- تقديم استشارات اقتصادية وإدارية وفنية لأصحاب المشروعات والحرف الصغيرة؛
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة قبل منح التمويل لضمان حسن استخدامه.

وبحلول سنة 2011 شهد التمويل الأصغر الإسلامي ببنك فيصل الإسلامي نقلة نوعية حيث تم تأسيس فرع خاص بالتمويل الأصغر في سبتمبر 2011 وهو فرع أبو سعد هذا الفرع يعتبر أول فرع متخصص في التمويل الأصغر بالسودان وقد ساهم بدور كبير في دعم العديد من المشروعات الصغيرة والحرفية وتطورها وأتاح هذا التمويل اللازم وفقاً لصيغة التمويل الإسلامي التي تتم على أساس أقساط مريحة وإجراءات ميسرة وامتيازات عديدة تلاها إنشاء العديد من الفروع الأخرى المتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي وهي فرع الجامعة الإسلامية الثورة، فرع المنطقة الصناعية بحري، فرع السوق المحلي، فرع قري وفرع البرلمان².

إن تبني بنك فيصل الإسلامي بالسودان برامج التمويل الأصغر يساعد في تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن إجمالها في³:

- التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات ومن ثم دفع عجلات النمو الاقتصادي؛
- توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة من خلال استيعاب الخريجين والشباب في مشروعات جماعية تنموية وفق تخصصاتهم؛
- تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة وغير القادرة على تحصيل الخدمات المالية الرسمية؛

¹ ملالة إيمان، مرجع سابق، ص 138.

² www.faysalbank.com.5/5/2022.9h.matin.

³ مرجع نفسه.

- ترقية الخدمات المقدمة من مؤسسة التمويل الأصغر إلى المشروعات الصغرى والصغيرة؛
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية؛
- تشجيع روح التكافل الجماعي لإنشاء جمعيات تعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين؛
- نشر ثقافة الصيرفة التي تعزز من قدرات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذي البعد الاجتماعي.

ثالثاً: تطور التمويل الأصغر الإسلامي في بنك فيصل

قدم بنك فيصل الإسلامي تمويلاً بقيمة 150000 جنيه كأقصى حد زائد مصروفات التأمين أو مصروفات أخرى للمشاريع الزراعية والصناعية والخريجين في حين يقدر مبلغ التمويل في باقي القطاعات بـ 100 ألف جنيه سوداني زائد مصروفات التأمين أو أي مصروفات أخرى¹.

ويلتزم بنك فيصل الإسلامي في تقديمه للتمويل الأصغر بمجموعة من الضوابط المتمثلة في²:

- الالتزام بتمويل نشاطات الخريجين والصغار المنتجين والحرفيين؛
- تخصيص النسبة المحددة من قبل بنك السودان المركزي والتي قدرت بـ 12 بالمئة من محفظة البنك كحد أدنى للتمويل الأصغر؛
- زيادة التمويل الممنوح للنساء ليلبلغ نسبه 30 بالمئة من حجم التمويل الأصغر الممنوح من البنك؛
- قبول كافة الضمانات المسموح بها من بنك السودان المركزي والإعفاء من بعض المتطلبات من منح التمويل كهامش الجدية في التمويل بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية؛
- المرونة في احتساب الأقساط ومدة التمويل على ألا تتجاوز فترة العملية 24 شهراً؛
- يقدم البنك استشارات لأصحاب المشاريع الصغيرة على كافة المستويات الاقتصادية والإدارية والفنية والمحاسبية؛
- عقد البنك دورات تدريبية متخصصة لقطاع المشروعات الصغيرة كما يقدم التمويل اللازم للمتدربين لمواصلة عملهم بصورة منظمة وصحيحة.

والجدول الآتي يبين تطور مختلف التمويلات المقدمة من قبل بنك فيصل الإسلامي فيما بين سنتي

2010 و2019.

¹ بدر الدين عبد الرحيم، مرجع سابق، ص6.

² المرجع نفسه.

جدول رقم (7): تطور التمويل ببنك فيصل الإسلامي حسب القطاعات (2010-2019)

الوحدة: %

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
3.9	5.2	4	2	3	3	3	3	1	0.4	زراعة
0.5	4	7	7	7	6	4	2	2	6.2	صادر
3.6	6.6	10	20	16	15	13	10	13	11.5	صناعة
5.7	5.3	5	6	4	6	5	4	4	6.8	نقل
12.8	4.7	4	5	7	6	6	10	4	2.7	تجارة
0.6	13.1	9	13	17	8	6	6	3	0.9	عقار
5.7	13.8	43	26	32	47	57	53	64	63.7	تمويل أصغر ذو بعد اجتماعي
67.2	47.2	18	11	13	9	6	12	7	7.7	قطاعات أخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: تقارير بنك فيصل الإسلامي لسنوات 2010-2019.

يبين الجدول أعلاه تطور التمويل المقدم من قبل بنك فيصل الإسلامي بالسودان حسب القطاعات فيما بين سنتي 2010 و 2019 ونلاحظ الارتفاع المستمر لنسب التمويل المقدمة لقطاع التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي فبعد أن كانت 5.7 بالمئة سنة 2010 تجاوزت 60 بالمئة سنتين 2018 و 2019 وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي يوليه بنك فيصل الإسلامي لهذا القطاع، ففضلاً عن كون العديد من الفروع المتخصصة التابعة لبنك فيصل تقدم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي، إلا أنه قام بإنشاء فروع جديدة تقدم خدمات التمويل الإسلامي.

من أهم مؤشرات نجاح تجربة بنك فيصل الإسلامي في التمويل الأصغر أن نسبة التعثر قدرت بصفر في 2469 عملية حتى نهاية سنة 2014 بالإضافة إلى استقطاب الفئات الفقيرة النشطة اقتصادياً ودعمه لها من خلال سياسات البنك التمويلية المرنة والتسهيلات التي يقدمها كإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل وقبول الضمانات الشخصية إلى جانب تقديم التدريب والاستشارات المؤدية إلى حسن استخدام التمويل (تقرير بنك فيصل الإسلامي 2014).

يسهر بنك فيصل الإسلامي السوداني على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان من خلال تمويل مختلف المشاريع التنموية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر رائداً في مجال التمويل الأصغر

الإسلامي ذلك أنه لم يكتفي بالتمويل الأصغر من قبل فروع فقط وإنما أنشأ أخرى متخصصة في التمويل الأصغر ليساهم بذلك في سد حاجات العديد من الفقراء الناشطين اقتصادياً.

المطلب الثاني: تجربة بنك الأسرة الإسلامي

يعتبر بنك الأسرة كذلك مثالا ناجحا عن البنوك التي اعتمدت صيغ التمويل الإسلامي ودعمها للفئات والأسر الضعيفة النشطة اقتصادياً، وبذلك يكون قد ساهم بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية مثل بنك فيصل الذي تناولناه في المطلب السابق.

أولاً: النشأة والتأسيس

يعد هذا البنك أول مؤسسة مالية تقدم خدمات التمويل الأصغر بالسودان تأسست سنة 2007، وهو نتاج لشراكة أو مساهمة بين القطاعين العام والخاص (اتحاد أصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني). حيث يهتم حصراً بتقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر للأسر والفئات الهشة، بغية الحد من ظاهرة الفقر في السودان، ودعمها ومسايرة أنشطتها، رأس مال البنك المصرح به واحد مليار جنيه سوداني، أما رأس المال المكتتب فيه فهو 200 مليون جنيه سوداني، وتجدر الإشارة إلى أن البنك استهل نشاطه الفعلي سنة 2008 بحيث تم إرساء خطة خماسية تستهدف أن يصل عدد الزبائن المؤطرين أو المستفيدين من خدمات البنك حدود نصف مليون زبون، كما تثبت بعض الإحصائيات المستقاة من البنك في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010 ما يلي¹:

- النمو المستمر لمقدرة البنك على استقطاب مزيد من الودائع من سنة لأخرى، بالرغم من ضعف أو ضالة حجم الودائع الادخاري؛
- استطاع البنك الرفع بوتيرة متزايدة من حجم التمويل المقدم أو الممنوح للزبائن، كما أن نسبة النساء المستفيدات من التمويل تجاوزت الربع من إجمالي المستفيدين في معظم الأحيان؛
- شهدت الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من التمويل الأصغر تنوعاً كبيراً كمجالات النقل، التجارة، التخزين، العقارات... وغيرها؛
- استطاع البنك تنويع الصيغ الإسلامية المستخدمة في عمليات التمويل الأصغر، بالرغم من أن هناك سيطرة أو بالأحرى اعتماداً كبيراً على صيغة المرابحة، والجدول الموالي، يبين نسب توزيع التمويل حسب الصيغ الإسلامية في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010.

¹ عصام محمد الليثي، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، ص 26.

جدول رقم (8): نسب توزيع التمويل حسب الصيغ الإسلامية في بنك الأسرة السوداني

الوحدة: %

2010	2009	2008	الصيغة
94	91	67	المرابحة
03	06	31	المضاربة
02	02	01	المشاركة
0.5	0.5	01	المقاوله
0.5	0.5	0	السلم

المصدر: بنك الأسرة، تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقرير المراجع العام وهيئة الرقابة الشرعية لسنوات: 2008، 2009، 2010.

ثانياً: أهداف البنك

تتمثل في¹:

- توفير التمويلات والخدمات المصرفية للفقراء الناشطين اقتصادياً؛
- جمع واستقطاب الموارد المحلية والخارجية، قصد إعادة تدويرها للفقراء والفئات الهشة؛
- العمل على استحداث مشاريع ومناصب عمل للفقراء الناشطين اقتصادياً؛
- تحويل القطاعات غير الرسمية وغير المنظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة؛
- المشاركة في الحد من ظاهرة الفقر؛
- العمل على دعم وتطوير نمو وتوسع الأعمال الصغيرة؛
- زيادة الوعي الادخاري والمصرفي لدى الفئات الهشة في المجتمع.

ثالثاً: مجالات عمل البنك

يسهر البنك على²:

¹ <http://familybank.sd/index.html>, 28/04/2022. 21h.nuit.

² محمد مسعودي وحليس عبد القادر، مرجع سابق، ص53-54.

1- تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر

يقدم البنك خدمات التمويل الأصغر والمرتبطة عادة بـ: صيغ التمويل المختلفة، التحويلات والتأمينات التكافلية، الادخار، وبالرغم من كون مرتكز نشاط البنك هو التمويل، إلا أن باقي الخدمات تعتبر في الحقيقة جانب تكميلي له دوره المحوري في أداء خدمات التمويل الأصغر، ولا سيما عملية تحفيز الادخار بالنظر لكونها تساهم في سداد الأقساط وتخلق الروح الادخارية لدى الزبائن.

وتشير احصائيات سنة 2013، أن حجم التمويل المقدم من طرف البنك بلغ حدود 148 مليون جنيه سوداني، مقارنة مع عام 2010 أين قدر حجم التمويل بـ: 102 مليون جنيه سوداني، أي أن نسبة الزيادة قدرت بـ: 45 بالمئة تقريبا، أما بالنسبة لعدد العملاء المشمولين بالتمويل، فقد ارتفع عددهم إلى 150 ألف مستفيد، مقارنة مع سنة 2010، أين بلغ عدد المستفيدين 24370 شخص.

2- توفير المرونة عند طلب الضمانات البنكية

من ميزات البنك الإيجابية، كونه لا يطلب أو يشترط من زبائنه تقديم الضمانات البنكية التقليدية والمعهودة لدى طلبات التمويل، وهذا لسبب واحد وبسيط يتمثل في عدم اكتساب هؤلاء للملاءة المالية اللازمة باعتبارهم أو بالأحرى، لكونهم من الفئات الضعيفة محدودة الدخل. وتتمثل أهم الضمانات التي يطلبها بنك الأسرة في: الأجر/ المعاش، ضمان المجموعة، رهن السلع/ المنقولات محل التمويل، ضمان الشيوخ في المناطق الريفية والحلي الذهبية.

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان

هناك عدة تحديات ومعوقات واجهت التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة وحالت دون تحقيق النسبة المستهدفة تمثلت في الآتي¹:

- ✓ ضعف ربط أنظمة معلومات التمويل المستخدمة في مؤسسات التمويل الأصغر بنظام الوكالة وتوفير نوافذ وشاشات للتقارير المطلوبة من بنك السودان المركزي حيث بلغ عدد المؤسسات التي توفر معلومات مالية بنظام وكالة ضمان التمويل الأصغر (الذي يعتمد عليه البنك المركزي في تقاريره) عددها 14 مؤسسة فقط؛
- ✓ عدم وجود نظام لإدارة المعلومات الخاص بالتمويل الأصغر؛
- ✓ ضعف رؤوس أموال المؤسسات التي تقدم الخدمات وطبيعة هذه المؤسسات كمؤسسات حكومية، ومحدودية مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم الخدمات؛

¹ مساح وفاء وشبوتي حكيم، مرجع سابق، ص162.

- ✓ البطء في خطوات تكييف الوضع القانوني لوكالة ضمان التمويل الأصغر في نطاق الضمان كمظلة ونطاق عملها لتقديم الضمان للمنشآت الصغرى والصغيرة؛
- ✓ ضعف نسبة تنفيذ التمويل الأصغر وانعدامه ببعض المصارف التجارية مما يستوجب ضرورة البدء في تنفيذ مقترح المحافظ الإلزامية لرفع نسبة الالتزام في هذه المصارف وفقا لما هو مخطط له؛
- ✓ ضعف مساهمة مصارف القطاع العام وضعف استهداف المناطق الريفية والقطاعات والفئات والبرامج المتخصصة؛
- ✓ توفيق أوضاع الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وتوسيع نطاق عملها لتشمل التمويل الأصغر؛
- ✓ بناء القدرات الإدارية والفنية للمؤسسات والمصارف العاملة في تقديم خدمات التمويل الأصغر للمستفيدين وإقامة بعض الورش في الحوكمة؛
- ✓ تصنيف مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر لتحقيق الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات والمنشآت؛
- ✓ توسيع نطاق التمويل الأصغر ليشمل الصغير على الأقل وربط منتجاتها بالشركات الكبرى (الربط الأمامي والخلفي).

خاتمة الفصل الثاني

التمويل الأصغر الإسلامي يقدم التمويل للفقراء الناشطين اقتصادياً من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لتمكينهم من دخول دائرة الاقتصاد وإنشاء مشاريعهم الإنتاجية. يقوم التمويل الأصغر الإسلامي على قاعدة الغنم بالغرم وهو بذلك يفاضل بين المشروعات على أساس معايير النجاعة الاقتصادية لها؛ حيث يوفر التمويل الأصغر الإسلامي مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم والإستصناع والقرض الحسن.

بدأ الاهتمام بالتمويل الأصغر الإسلامي في السودان في مطلع سبعينيات القرن الماضي وتعزز ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات التي وضعها بنك السودان المركزي للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر. يعتبر بنك فيصل الاسلامي أول بنك إسلامي تم إنشاؤه بالسودان كما أنه من بين أوائل البنوك التي اهتمت بقطاع التمويل الأصغر في السودان فلم يكتفي بتوجيه التمويل له وإنما تعدى ذلك إلى إنشاء فروع متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي.

يساهم كل من بنكي فيصل والأسرة الإسلاميين بشكل فعال في تمويل مشاريع الفقراء الناشطين اقتصادياً والخريجين من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال مختلف فروعه المنتشرة عبر كامل تراب السودان وبالأخص الفروع المتخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي.

الفصل الثالث:

واقع وآفاق تطوير التمويل
الأصغر الإسلامي في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

يزداد اهتمام الجزائر بالتمويل الأصغر الإسلامي يوما بعد يوم إدراكا منها بالدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في تمويل الفئات النشيطة اقتصاديا ذات الدخل المحدود وزيادة دخولهم ومن ثم زيادة مدخراتهم ما يؤدي بهم للتوجه نحو الاستثمار مما يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا ما يدفع بعجلة الاقتصاد ومن ثم حل العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى كالبطالة والفقر، حيث يعد التمويل الأصغر الإسلامي أحسن بديل لمكافحة الفقر والنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني.

وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم التي تعالج موضوع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر؛
- المبحث الثاني: آفاق وسبل تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

أصبح التمويل الأصغر التقليدي والتمويل الأصغر الإسلامي اليوم يصنفان كصناعتين مهمتين تتسم كل منهما بتنوع منتجاتها وتنامي قاعدة عملائها واتساع نطاقها الجغرافي فقد نجحت صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في استحداث حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان العاجزين عن الحصول على خدمات التمويل الأصغر التقليدي، ولهذا جعل هذا القطاع لتوفير كافة الخدمات المالية والمصرفية لتلك الفئة.

المطلب الأول: نشأة وتاريخ التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

يعتبر التمويل الأصغر حديث الظهور في الجزائر، فهي لا تعتبر من البلدان الرائدة في هذا المجال وهنا سوف نستعرض ملامح ظهور التمويل الأصغر في الجزائر ومراحل نموه.

أولاً: ظهور التمويل الأصغر في الجزائر

تشير الدراسات الأكاديمية إلا أنه من وجهة نظر تاريخية ترجع بداية الاهتمام والتطبيق الفعلي للأفكار المتعلقة بالتمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، إلى إحدى الجمعيات الوطنية الجزائرية وهي الجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم جمعية "التويزة" والتي بدأت تطبيق مبادئ التمويل الأصغر بداية من سنة 1996.¹

إن الاهتمام بالتمويل الأصغر التقليدي أو بتعبير آخر القرض المصغر، من طرف الجهات الحكومية الرسمية من الناحية التاريخية يرجع أساساً إلى سنة 1999 من خلال تأسيس أحد الهيئات الحكومية، وهي وكالة التنمية الاجتماعية، والتي جعلت من أسلوب القرض المصغر آلية لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وإن ما يتعلق بالبدايات التاريخية للممارسات المرتبطة بمجالات التمويل الأصغر فيمكن أن تكون تواجدت أو قد تم تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري قبل الفترة التي أشرنا إليها سابقاً ذلك أن ما يتعلق بالنظم المالية غير الرسمية في مجال التمويل الأصغر، هي من النظم الأكثر وجوداً ضمن اقتصادات الكثير من الدول، لا سيما منها الاقتصاد الجزائري لذلك لا يمكن أن نجزم بصفة مطلقة من حيث تأكيد تحديد الخلفية التاريخية لبداية ممارسات التمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار

¹ عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ص137.

ما يتعلق بالمنهجية المتبعة من خلال النظام الخاص بالتعاونيات المالية الفلاحية في إطار تأسيس الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي ومختلف شبكاته المالية التعاونية المتواجدة على مستوى ولايات القطر الجزائري.¹

إن الخبرة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية وتعود لأواخر التسعينات كما أشرنا سابقا، وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنموية أخرى، حيث يعد التمويل الأصغر الإسلامي من بين أهم الأساليب التمويلية نظرا لما يوفره من منتجات تمويلية تساعد على تحسين مستوى المعيشة للمواطنين خاصة ذوي الدخل الضعيف، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من دول العالم باتخاذ جملة من الإجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات من الناحية المادية، التنظيمية والتشريعية، حيث تم إنشاء عدة هياكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ANGEM والتي تسعى إلى مرافقة أصحاب المشاريع بمنحها مجموعة من الخدمات والامتيازات، كما تعمل على حل جميع المشاكل التي قد تواجههم خلال إنشاء المشروع وفي كل مراحله.²

يمكن اعتبار التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر على محدوديته متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون هيئات حكومية مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ أو هيئات شبه حكومية مثل صندوق الزكاة، كما يمكن أن يكون أيضاً مؤسسات مصرفية على غرار بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1991، وبنك السلام الذي تأسس في منتصف سنة 2006 وبدأ عمله رسمياً في نهاية 2008 أو بنك الخليج الجزائر الذي تأسس في 2003/12/15.³

إلا أن نشاط هذه البنوك الإسلامية في التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر يكاد يكون منعدماً وذلك كون أن المشاريع الصغيرة تنطوي على قدر كبير من المخاطرة وعدم السداد، الذي يرجع إلى نقص خبرة الشباب في إدارة المشاريع التي يقومون بإنشائها، هذا بالإضافة إلى أن التأمين ضد المخاطر يتطلب ضمانات كبيرة لن تكون في متناول هؤلاء الشباب، ولهذه الأسباب فإن التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر يكاد ينحصر في الهيئات الحكومية وشبه الحكومية.

❖ الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر

إن الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر يتركز ويستند على مجموع وعدد المشروعات والصناعات الصغيرة وهي مشروعات العمل الحر التي يقيمها الفقراء والتي تمكنهم من زيادة دخلهم وبذلك تخرجهم من دائرة الفقر. فهذه الشريحة من المجتمع لا تحتاج إلى مساعدة لأنفسهم ولكن تحتاج إلى مساعدة في إنشاء وإدارة مشاريع وأنشطة من شأنها أن تحسن من دخلهم، وبصفة خاصة يحتاجون إلى المساعدة في

¹ حبيب عطية وآخرون: التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية وتحت إشراف نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، جوان 2006. ص 7.

² عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 138

³ المرجع السابق، ص 138.

الحصول على الموارد المالية لتمويل أنشطتهم الاقتصادية¹.

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية وبناء على وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى وتعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة².

إن الهيئات الحكومية التي أنشأتها الدولة والتي تسعى لتنفيذ مختلف البرامج الرامية لتشغيل الشباب وتمويل المشروعات المصغرة بالاشتراك مع البنوك التقليدية، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك وبقروض بدون فائدة ويبلغ حجم السوق المحتمل بالتقريب حوالي الخمسة ملايين أسرة و150 ألف مشروع صغير منها الحرفيين وأصحاب المحال والفلاحين وغيرهم، وتشير التقديرات أيضا إلى أنه فقط 30 بالمئة من الجزائريين يتعاملون مع البنوك وتشير أيضا إلى أنه هناك قطاع غير رسمي ضخم به 12.5 مليون عامل لا يتعاملون مع البنوك³.

ثانيا: الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

يشير مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة عن طريق تقديم قروض مصغرة بغية التقليل من الفقر واستحداث مناصب شغل حيث تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك على النحو التالي⁴:

1- البرامج الحكومية

اختلفت الآراء حول طبيعة الأجهزة التي توفر خدمات التمويل الأصغر فنجد: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأجهزة الثلاثة تعتمد نفس أسلوب التنظيم والعمل غير أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة وسقف القروض التي تمنحها، فقد يصل القرض الذي تمنحه كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى عشرة ملايين دينار جزائري، لذلك لا يمكن

¹ عدة بركاهم، بوساحة لخضر، التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، ص 109.

² عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 139.

³ حبيب عطية وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

⁴ عدة بركاهم وبوساحة لخضر، مرجع سابق، ص 100-101.

تصنيفه على أنه قرض مصغر ومن ثم ركزنا في دراستنا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي لا تتعدى قيمة القروض الممنوحة فيها مبلغ مليون دينار جزائري.

2- البنوك

تتولى خمس بنوك تجارية عمومية تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على إشعار بتلقيهم إعانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، بالإضافة إلى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة لها تجارب في مجال التمويل الأصغر وهي بنك البركة الجزائري وبنك السلام بالإضافة لبنك الخليج الجزائر الذي له هو الآخر تجربة في هذا الشأن.

3- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم "التويزة".

4- صندوق الزكاة

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، تم إنشاؤه سنة 2003 ويعمل على جمع أموال الزكاة عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية والبريدية ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات أو قروض لتمويل المشاريع المصغرة للشباب ويتشكل الصندوق من ثلاثة مستويات هي: اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على مستوى كل ولاية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر، والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الدينية قامت بإبرام اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا لها في مجال استثمار أموال الزكاة.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي

إن التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي ليست بالقديمة ولا بالكبيرة، فهي لم تصل بعد للمستوى المأمول أو المطلوب الذي يغطي احتياجات ومطالب فئات كثيرة من المجتمع، لذلك عملت الدولة على توفير صيغ مختلفة من برامج التمويل الأصغر الإسلامي، على غرار التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وبرامج التمويل الأصغر الإسلامي التي طرحها بنك البركة بالإضافة لبنك الخليج الجزائر الذي قام هو الآخر بتقديم برنامج مماثل.

أولاً: التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، حيث تتمثل مهامه الرئيسية فيما يلي¹:

- تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم ومنح سلف بدون فائدة؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال أنشطة منتجة للسلع والخدمات، وتشرف الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل فالأولى عبارة عن سلفة صغيرة بدون فائدة تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دينار جزائري وتصل مدة تسديدها إلى 36 شهرا ويمكن أن تصل قيمة القرض إلى 250.000 دينار جزائري في المناطق الجنوبية، والصيغة الثانية عبارة عن قروض تمويل المشاريع المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها مليون دينار جزائري والمستعملة في اقتناء عتاد صغير وشراء المواد الأولية، ودفع المصاريف الضرورية لانطلاق النشاط، وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات والتي في هذه الحالة تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك الشريكة مع الوكالة وتسمى نمط التمويل الثلاثي (المستفيد - الوكالة - البنك) حيث قدر العدد الإجمالي للقروض (السلف) الممنوحة خلال الفترة (2004-2014) بـ 622481 سلفة موزعة على نمطي التمويل سلف بغرض شراء مواد أولية أو سلف لإنشاء مشروع مصنع².

كما يقدم التمويل كالاتي³:

- قرض بنكي بنسبة 70 بالمئة؛
- سلفة الوكالة بدون فائدة بنسبة 29 بالمئة؛
- مساهمة شخصية 1 بالمئة.

¹ المرسوم التنفيذي 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وقانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، 2004، ص 08.

² هشام بن عزة، عبد الناصر بوتلجة، مرجع سابق، ص 11.

³ المرسوم التنفيذي 04-14، مرجع سابق، ص 9.

للاشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دينار جزائري إلى 100000 دينار جزائري بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية و 250000 دينار جزائري بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا ومن 400000 دينار جزائري إلى 1000000 دينار جزائري بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي) وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011¹.

نلاحظ مما سبق أن مساهمة المستفيد في أي من صيغ التمويل تكاد تكون منعدمة 1 بالمائة وهذا ما يعبر عن التسهيلات والتحفيزات التي تقدمها الوكالة للأفراد لإنشاء المؤسسات.

1-تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ويتم إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2009-2019

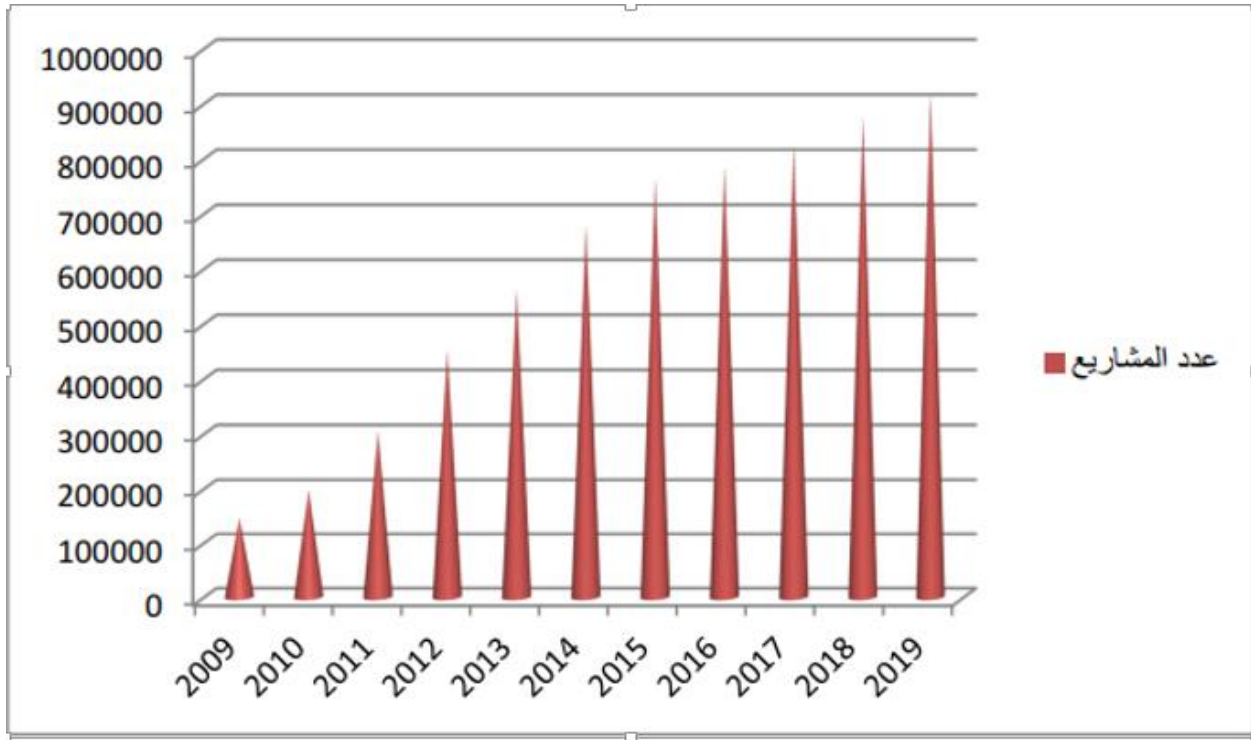
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	145614	197060	304671	451608	562310
التغير في عددها	-	51446	107611	146936	110702
نسبة النمو	-	%35.33	54.61%	%48.23	%24.51
2014	2015	2016	2017	2018	2019
919985	877525	827161	785317	763954	67985
42460	50364	41844	21363	84101	117543
%4.84	%6.09	%5.33	%2.80	%12.37	%20.90

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angm.dz.

وفيما يلي شكل توضيحي لتطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

¹ عدة بركاهم، بوساحة لخضر، مرجع سابق، ص 104 .

شكل رقم (5): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2009 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين على الرغم من أن تجربة التمويل الأصغر حديثة النشأة إلا أنه هناك تطور في عدد المشاريع الممنوحة لطالبي التمويل وهو ما يفسر الطلب الكبير عليها ونجاحها ما يقابلها زيادة في نسبة نمو المشاريع خاصة ما بين سنتي 2011 و 2012، حيث قفزت عدد المشاريع من 304671 إلى 451608 مشروع بنسبة نمو 54.61% و 48.23% على التوالي لتصل عدد المشاريع إلى 919985 مشروعا سنة 2019 ويمكن إرجاع أهم أسباب هذا التزايد في عدد المشاريع إلى ما يلي: إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، اللجوء إلى اللامركزية في التمويل وكذا إلغاء معدلات الفائدة. ساهم التمويل المصغر في استحداث مناصب شغل للفئات المهمشة والمساهمة في تحسين أوضاعهم المعيشية والتخفيف من معدلات الفقر والبطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2012 بـ 219640 منصبا.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع القروض على مختلف قطاعات النشاط الممنوحة من طرف وكالة .ANGEM

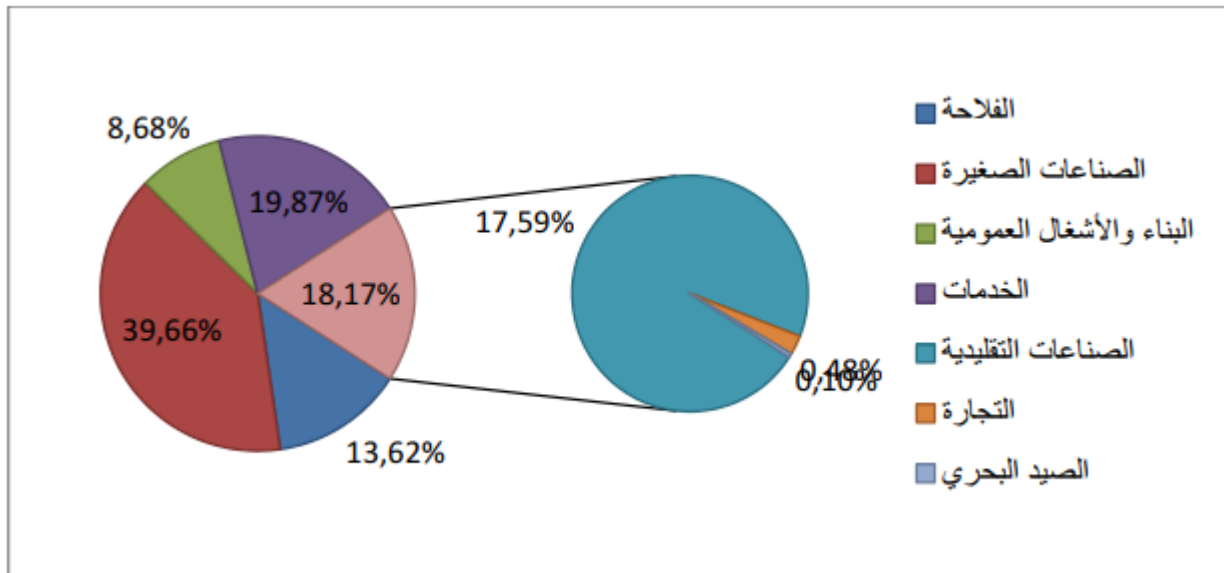
جدول رقم (10): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط 2004-2014 السداسي الأول

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة
الزراعة	125301	13.62
الصناعات التقليدية	161857	17.59
البناء والأشغال العمومية	79897	8.68
الخدمات	182806	19.87
الصناعات الصغيرة	364837	39.66
تجارة	44.04	0.48
الصيد البحري	883	0.10
المجموع	919985	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angm.dz.

نبين كذلك فيما يلي شكلا توضيحيا لنسبة كل قطاع اقتصادي وحجم التمويل المخصص له من وكالة ANGEM.

شكل رقم (6): نسبة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي الممولة من طرف ANGEM



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

من الجدول رقم (10) والشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة كان أكبر مستفيد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة، حيث استحوذ على 364837 مشروع وحصل على نسبة 39.66 بالمئة

من مجموع المشاريع الممولة ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.87 بالمئة ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 13.62 بالمئة ثم قطاع الصناعة التقليدية مما لا شك فيه أن المستفيدين من الخدمات مهتمين بشكل كبير بقطاع الصناعات الصغيرة في المرتبة الأولى كونها قطاعا حيويا وكذا قطاع الخدمات والزراعة والصناعة التقليدية، ولقد تحصل المستفيدون أيضا على المرافقة والدعم من خلال تقديم الاستشارات الفنية وتقديم خدمات التكوين لأصحاب المشاريع الصغيرة وكذا تنظيم الصالونات الوطنية والجهوية لعرض المنتجات.

ثانيا: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بالتمويل الأصغر الإسلامي

هو عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وشرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر 1991، حيث يعتبر بنك البركة الجزائري بنكا إسلاميا لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص) وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة¹.

يقدم بنك البركة مجموعة من الخدمات في سبيل تحقيق أهدافه، هذه الخدمات التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية وهي كما يلي²:

• الخدمات المصرفية

يمارس البنك كافة أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستخدمة ما يمكن للبنك القيام بها في إطار التزاماته، وهي قبول الودائع وفتح الودائع التجارية وحسابات الإيداع المختلفة، تقديم التمويل اللازم، تحويل الأموال من الداخل والخارج، إصدار الكفالات المصرفية والتعامل بالعملات الأجنبية؛

• الخدمات الاجتماعية

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجماعات والأفراد عن طريق مستوى المعيشي وإنشاء وإدارة الصناديق المختلفة لمختلف الأهداف الاجتماعية وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف؛

¹ أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل الأصغر في البنوك الإسلامية، دراسة تجارب عربية دولية، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2016/2015، ص 227.

² عبد الحق محمد العيفة، واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر-تقييم اقتصادي إسلامي-دراسة حالة بنك البركة رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2012/2011.

• الوظائف الأخرى

يمكن للبنك في إطار ممارسته لأعماله بالإضافة إلى ما سبق، أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه وخصوصا إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية من تأسيس الشركات في مختلف المجالات، امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها وشراؤها، تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية لها حسب الأهداف.

1- واقع التمويل الأصغر الإسلامي لدى بنك البركة

❖ **التعريف ببرنامج التمويل الأصغر الإسلامي لدى بنك البركة:** في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED ضمن أحد مشاريعه التنموية الثلاثة التي سعت لإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة في الجزائر وبمشاركة كل من شركة FIDES Algérie وبنك البركة الجزائري تم إطلاق برنامج التمويل الأصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008، وتجدر الإشارة أنه تم اختيار ولاية غرداية لتنفيذ البرنامج يعود إلى مجموعة من التقاليد والعادات المجتمعية الفاعلة في المدينة، خاصة فيما يتعلق بمكانة الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة والتي يمكن الاستفادة منها في إنجاح برنامج التمويل الأصغر الإسلامي وبالإضافة إلى ذلك أيضا وجود العديد من المشروعات الصغيرة والمهن الحرفية في مدينه غرداية، وكذلك اعتبارها من أهم المناطق المحافظة في الجزائر¹.

2- الإطار التنظيمي لبرنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

تم تصميم إطار تنظيمي يضبط عمل البرنامج يتشكل من ثلاثة أطراف رئيسية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

¹ بنك البركة الجزائري، القانون الأساسي للبنك، مطبوعات بنك البركة لسنة 2006، ص.02

جدول رقم (11): الأطراف الفعالة في برنامج التمويل الإسلامي الأصغر ببنك البركة الجزائري

مؤسسة الخدمات المالية FIDE ALGERIE	هي شركة تابعة لمجموعة سويسرية تختص في إطلاق ودعم المؤسسات وبرامج التمويل المصغر في البلدان النامية، وتتكفل هذه المؤسسة في إطار هذا البرنامج بدراسة المشاريع، إرسال المشاريع المقبولة للبنك لتقديم التمويل، المتابعة المستمرة لأصحاب المشاريع.
بنك البركة الجزائري	يقوم البنك ضمن مشاركته في البرنامج بفتح الحسابات، تقديم التمويل، تحصيل الدفعات، القيام بعمليات المحاسبة وإعداد التقارير.
لجنة الأعيان	ويتمثل دورها ضمن برنامج التمويل المصغر بشكل أساسي في المساعدة على تحصيل الأموال المقدمة لأصحاب المشاريع المصغرة في حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم اتجاه بنك البركة الجزائري.

المصدر: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص150.

3- مبادئ عمل برنامج التمويل الأصغر الإسلامي ببنك البركة الجزائري

يقوم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري بمدينة غرداية على ثلاثة من المبادئ التي يمكن إيجازها فيما يلي¹:

أ- توفير التمويل ضمن مجموعات: يشترط بنك البركة الجزائري على الراغبين في الحصول على تمويل من نساء فقيرات ماكثات في البيوت أن يكن ضمن مجموعات مكونة من 04 إلى 08 عضوات، وأن يكون لكل مجموعة رئيس ونائبين يتم اختيارهن من طرف العضوات في كل مجموعة وذلك بهدف إيجاد نوع من الضمان والذي ينشأ بين أفراد المجموعة المتضامنة، ولكن يتم منح التمويل بشكل فردي لأعضاء المجموعة، كما أنه يتم الاعتماد بشكل كبير على لجنة الأعيان من أجل تفعيل الضمانات المعنوية بين المقترضين؛

ب- الادخار الإلزامي: يحرص بنك البركة الجزائري على جعل النساء الماكثات في المنازل المستفيدات من التمويل الأصغر يقدمن مبالغ مالية بسيطة تتراوح قيمتها ما بين 500 دج و700 دج في مقابل سداد كل قسط ويتم وضعها في حسابات ادخارية على أن يعاد منحها لهن في نهاية مدة القرض؛

ج- التدرج في منح التمويل: ويكون ذلك من خلال تقديم التمويل للنساء الماكثات في المنازل في المرحلة الأولى عن طريق القروض الحسنة ولمرة واحدة فقط، وبعدها وبناء على التاريخ الائتماني للعميلة وقدرتها على سداد التزاماتها المالية، يمكن لها حينها الحصول على مبالغ أكبر من خلال صيغ أخرى كالمرابحة المصغرة.

¹ بنك البركة الجزائري، مرجع سابق، ص3-4.

4- صيغ التمويل الأصغر الإسلامي ببنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها من أجل تقديم التمويل الإسلامي المصغر

يعتمد بنك البركة الجزائري بصفة أساسية على ثلاث صيغ تمويلية هي القرض الحسن، المربحة المصغرة، والمشاركة، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي.

جدول رقم (12): صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

الصيغة	خصائصها	شروط الاستفادة منها
القرض الحسن	تمويل موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته ما بين 10000.00 دج و 30000.00 دج يمنح مرة واحدة فقط	تجاوز سن 18 سنة للنساء المستفيدات، والعضوية ضمن مجموعات تضامنية، عدم تجاوز الدخل للمستفيد مبلغ 18000.00 دج مع اشتراط شخص معنوي كضامن أمام البنك.
المربحة المصغرة	موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته ما بين 30000.00 دج و 70000.00 دج لفترة تسديد تتراوح بين 10 على 14 شهرا	تمتع المستفيد بسيرة حسنة تتجسد من خلال وفائها بالتزاماتها المرتبطة بالقرض الحسن، مع اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنكن مع طلب البنك كفالة شخصية وتضامنية
المشاركة	يخص التمويل كل المجالات الاستثمارية باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، ويوجه إلى تمويل المشروعات القائمة فقط وتتراوح قيمته بين 150000.00 دج و 1000000.00 دج بفترة تسديد تتراوح عموما بين 13 و 36 شهرا	توفر المستفيد من على الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية، ولا يتم تمويل المشاريع الجديدة بل يوجه إلى المشاريع القائمة والمدرة للدخل، واشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك بالإضافة إلى إمكانية طلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية

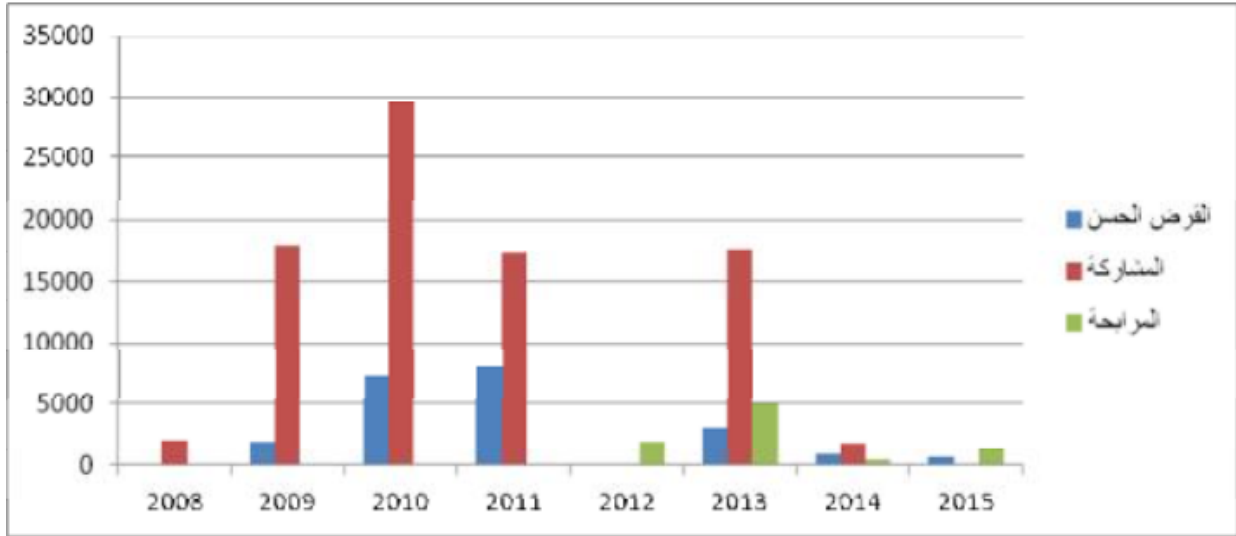
المصدر: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص 150.

5- تقييم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي ببنك البركة الجزائري

- توزيع التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ: عرف تطبيق التمويل الأصغر توسعا في دائرة الصيغ المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد على صيغتين أساسيتين هما القرض الحسن وصيغة المشاركة، ومع بداية سنة 2012 تم إطلاق صيغة المربحة المصغرة بإجمالي قيمة تقدر بـ 1890000.00 دج. والشكل الموالي يوضح ذلك¹.

¹ فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، أيام 29-28-27 جوان، 2013 ص.

شكل رقم (7): توزيع التمويل الإسلامي المصغر حسب الصيغ



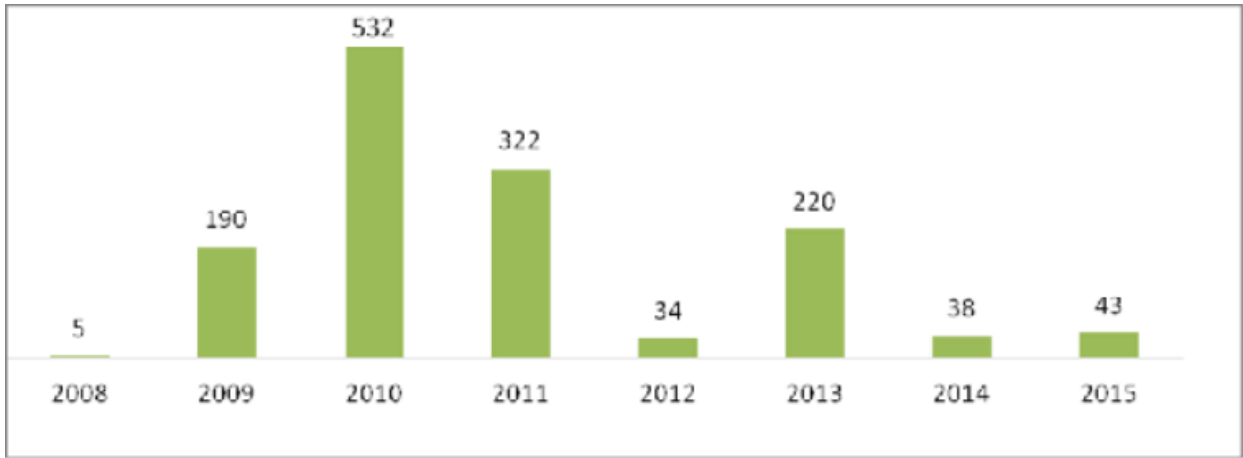
المصدر: مساح وفاء وشبوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة، دراسة تجربة الجزائر والسودان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص 15.

من خلال الشكل نلاحظ أن التمويل الأصغر الإسلامي الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تذبذبا، حيث سجل توسعا في بداية تطبيق البرنامج خاصة سنة 2010 نتيجة لحدثة البرنامج وحرص الجهات الفاعلة في البرنامج على إنجاحه، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنتي 2011 و 2012 ويسجل تحسنا سنة 2013 نتيجة إطلاق صيغة جديدة هي صيغة المشاركة، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنة 2014 وسنة 2015 وذلك ربما يرجع إلى نقص التمويل الممنوح بسبب الأزمة التي مست الجزائر والتي تعود حيثياتها إلى انخفاض أسعار البترول.

6- تطور إجمالي التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري

شهد التمويل الأصغر الإسلامي الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري تذبذبا بداية من انطلاقه وحتى سنة 2015 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم (8): تطور التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري



المصدر: مساح وفاء وشبوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة، دراسة تجربة

الجزائر والسودان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص 156.

نلاحظ من خلال الشكل أن المشاريع الممولة بصيغ التمويل الإسلامي الأصغر عرفت تطورا بداية من تطبيق البرنامج حيث سجلت أعلى مستوى خلال سنة 2010 بإجمالي 532 مشروع ممول لتسجل بعدها انخفاضا حيث عرفت سنة 2012 تمويل 34 مشروع فقط، ثم شهد عدد المشاريع ارتفاعا طفيفا والذي سرعان ما انخفض خلال سنتي 2014 و 2015.

ثالثا: تجربة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة (وكالة عين تموشنت)

إن لبنك الخليج الجزائر تجربة في مجال التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة، حيث تطرقنا في هذا الفرع إلى التجربة التي خاضها هذا البنك في مجال التمويل الأصغر الإسلامي عبر وكالته بولاية عين تموشنت.

1-تعريف بنك الخليج الجزائر

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15/12/2003 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري بمساهمة 3 بنوك ذات سمعة عالية، وهم بنك بركان الكويتي، بنك تونس العالمي والبنك الأردني الكويتي، حيث بدأ نشاطه في مارس 2004، فهو يمارس عمله في بيئة اقتصادية مليئة بالتغيرات، بحيث يهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر بإعطاء الأفراد والمنشآت مجموعة من الخدمات والمنتجات كما يقدم خدمات مصرفية تقليدية وكذلك خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وهي ميزات جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من أوسع أبوابها¹.

¹ عمار درويش، سميرة شهرزاد صالح، مرجع سابق، ص 275.

أما بالنسبة لوكالة عين تموشنت فقد أنشئت سنة 2013 حيث تقع الوكالة في عاصمة الولاية ومجهزة بكل الوسائل الحديثة لتمويل العديد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية للولاية.

2-المقارنة بين المشاريع الممولة بالطرق التقليدية والتمويل بطريقة المراجعة

نحاول من خلال الجداول الواردة أدناه المقارنة بين المشاريع الممولة من طرف البنك تمويلا تقليديا والمشاريع الممولة تمويلًا إسلاميا، خاصة المراجعة والتي تعتبر الصيغة الأكثر استعمالا من طرف البنوك التقليدية، التي تعتمد على فتح نوافذ مالية إسلامية بالإضافة إلى التطرق إلى المخاطر التي يواجهها البنك عند تقديمه للتمويل الإسلامي وسبل معالجتها.

3-المشاريع الممولة من طرف البنك بالطريقة التقليدية

الجدول التالي يبين لنا بعض الأرقام التي توضح التمويل بالطريقة التقليدية.

جدول رقم (13): المشاريع الممولة بالطرق التقليدية خلال الفترة 2017-2019 حسب قطاعات النشاط

2019		2018		2017		قطاع النشاط
النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	
63.26	31	60.47	26	31.03	09	البناء والأشغال العمومية
36.74	18	27.90	12	31.03	09	الصناعة
00	00	11.63	05	37.94	11	التجهيزات الكهرومنزلية
100	49	100	43	100	29	المجموع

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 264 - 281.

يتضح لنا من خلال الجدول أن قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة من أهم القطاعات الرئيسية التي قام البنك بتمويلها خلال السنتين الأخيرتين، حيث أنها تحتل المرتبة الأولى مقارنة مع القطاعات الأخرى ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع القروض العقارية، والذي هو في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى مقارنة بالتجهيزات الكهرومنزلية، وهذا ما يدل على أن البنك يحاول ترشيد تمويلاته من خلال تركيزه على تمويل المشاريع الاستثمارية مقارنة بالمنتجات الاستهلاكية، خاصة وأن البيئة الاقتصادية خلال هذه المرحلة تميزت بطفرة في المشاريع المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والطرق والمشاريع العقارية، وأن طبيعة أغلب تلك القروض كانت عبارة عن قروض استثمارية مقارنة بقروض الاستغلال التي شكلت النسبة الأقل.

4-المشاريع الممولة من طرف البنك بصيغة المrabحة

نستعرض في الجدول التالي بعض القطاعات التي تم تمويلها عن طريق المrabحة.

جدول رقم (14): المشاريع الممولة بصيغة المrabحة خلال الفترة 2017-2019 حسب قطاعات النشاط

2019		2018		2017		قطاع النشاط
النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	
31.82	07	38.88	07	31.25	05	البناء والأشغال العمومية
13.64	03	11.12	02	18.75	03	الصناعة
54.54	12	50	09	50	08	التجهيزات الكهرومنزلية
100	22	100	18	100	16	المجموع

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 264 - 281.

يتبين لنا من خلال الجدول أن قطاع الاستيراد هو أبرز القطاعات الممولة من قبل البنك بصيغة المrabحة خلال الثلاث سنوات المعنية بالدراسة، غير أنه ما لوحظ عن هذه المؤسسات التي تمارس نشاط الاستيراد وتطلب التمويل عن طريق المrabحة في أغلب حالاتها مؤسسات فردية أو تجار يستوردون منتجات لا تتطلب رؤوس الأموال الكبيرة وأن القطاعات الأخرى خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية لا يزال فيه الطلب متزايدا على التمويل التقليدي، ربما ذلك راجع إلى ارتفاع رؤوس الأموال المخصصة لهذا النوع من النشاط والتي قد لا تتوفر لدى النوافذ المالية الإسلامية، زد على ذلك طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض المؤسسات والإدارات التي تتعامل مع بنوك نظامها التقليدي كما أن تلك البنوك تتمتع بنسبة ائتمان مرتفعة لدى البنك المركزي مقارنة مع نوافذ التمويل الإسلامي التي تسعى اليوم الدولة جاهدة لتوسيع قاعدة أصولها المالية.

5-تقييم تجربة تمويل بنك الخليج الجزائر للمشاريع بصيغة المrabحة

من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة لدينا عن وكالة بنك الخليج الجزائر (وكالة عين تموشنت) يمكن ملاحظة مجموعة من الإيجابيات، التي توفرها صيغة التمويل عن طريق المrabحة للبنك وللعميل مع بعض وكذلك تلك المخاطر التي تواجه البنك والسبل التي سطرها لمواجهةها فيما يلي¹:

¹ عمار درويش، سميرة شهرزاد صالح، مرجع سابق، ص 265.

أ- إيجابيات التمويل بصيغته المربحة

- تحقق رضا الزبائن فهي متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع جميع شرائح المجتمع؛
- تحقق للبنك ربحا معقولا في الأجل القريب مما يتيح للبنك مصدرا لتوزيع عوائده على الودائع ومنافسة البنوك الأخرى؛
- تساهم بشكل كبير في تفعيل نشاط الحركة التجارية بالسوق وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع باقتناء متطلباتهم بسهولة؛
- ضمان وجود تدفقات سلعية مقابل التدفقات النقدية؛
- نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والمعاملات المالية.

ب- مخاطر التمويل بصيغته المربحة

- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق؛
- تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات على التأجيل؛
- رفض العميل السلعة لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة أو وجود عيوب فيها؛
- الرجوع في الوعد بشراء السلعة من البنك؛
- التغيرات الاقتصادية كالفساد الذي يؤثر على نشاط العميل وقدرته على الوفاء بما لديه من التزامات؛
- اتجاه البنك؛
- مخاطر سوقية تتمثل في تقلبات الأسعار.

رابعاً: صندوق الزكاة

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية تم إنشاؤها سنة 2003 عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية والبريدية ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات وقروض لتمويل المشاريع المصغرة للشباب ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات على مستوى الدوائر والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الدينية أقامت اتفاقا مع بنك البركة ليكون وكيلا لها في مجال استثمار أموال الزكاة¹.

يعتبر القرض الحسن أحد منتجات التمويل الأصغر الإسلامي والتي تقوم على مبادئ خاصة بها مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم منتجات التمويل الأصغر الإسلامي وفقا لطبيعتها إلى

¹ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التعريف بصندوق الزكاة، (الموقع الإلكتروني للوزارة: WWW.MARW.DZ . يوم 2022/05/11. على الساعة 10 صباحا.

ثلاث أقسام، الأول يتضمن الصدقة، الزكاة، الوقف والقرض الحسن، الثاني هي كل المنتجات الاستثمارية والتي تتضمن المشاركة والمضاربة، والثالثة تتمثل في منتجات البيع الآجل وتتضمن السلم والإيجار والمرابحة¹. صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أنشأ سنة 1991، يعمل بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء والأعيان واللجان الدينية، وبشكل عام مع المجتمع المدني. الصندوق يجمع ويوزع ويستثمر زكاة الجزائريين، حيث يتخذ المسجد أساسا لنشاطه التحسيسي التضامني فتجمع الزكاة عن طريق الحسابات البريدية، حيث يتم الاستعانة في ذلك أيضا بالصناديق المسجدية، كما تقوم لجان الأحياء بالتعاون مع خلايا الزكاة في المساجد بإعداد قوائم الفقراء والمحتاجين².

أما بالنسبة للزكاة المجموعة في صندوق الزكاة الجزائري سيتم تقسيمها إلى قسمين³:

- **قسم وجه للاستهلاك:** ما يسمى بزكاة القوت، وهو خاص بالعائلات المععدة التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأراذل، المطلقات)؛
- **قسم وجه للاستثمار:** ما يعرف بالقرض الحسن - قرض بدون فوائد - مع تسهيلات خاصة في التسديد، وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة في الولاية المعنية مبلغا معيناً يحدد كل سنة، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل.

يعتمد صندوق استثمار أموال الزكاة على تمويل مجموعة من المشاريع، وذلك حسب المبالغ السنوية المحصلة من الزكاة وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي⁴:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

1- تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من طرف صندوق الزكاة خلال 2004-2009

تعتبر تجربة القروض الحسنة الممولة من طرف صندوق الزكاة من أهم آليات التمويل الأصغر، والتي تضمن التكافل في المجتمع وإعادة توزيع الثروة بين الفئة الغنية من المجتمع والفئة الفقيرة، من دون استهلاك

¹ المرجع السابق.

² مسدور فارس، مخاطر القرض الحسن، من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عدد نوفمبر 2013، ص 32.

³ المرجع السابق، ص 33.

⁴ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، التعريف بصندوق الزكاة، مرجع سابق.

أموال الزكاة بل جعلها أموال مستثمرة يعاد استعمالها بعد استرجاع الدين من المشروع الممول، فيما يلي الجدول رقم (15) يبين عدد المشروعات الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 وهي آخر سنة تتوفر على احصائيات من طرف الصندوق لحين تجميده سنة 2014.

جدول رقم (15): عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن خلال الفترة 2004-2009

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المشاريع المفتوحة	256	466	857	1147	800	1200	4726

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة عرف تضاعفا خلال السنوات الأولى لإنشائه من 256 مشروع سنة 2004 إلى 1147 مشروع سنة 2007 إلا أن عدد المشروعات انخفض سنة 2008 بسبب انخفاض حصة زكاة الأموال على المستوى الوطني ونتيجة لعدم استرداد الصندوق لديونه من المشروعات الممولة سابقا إلا أن عدد المشروعات الممولة من طرف الصندوق عاود الارتفاع سنة 2009 ليبلغ ذروته بـ 2200 مشروعا أصغر.

علاوة على ذلك فإن القرض الحسن من صندوق الزكاة تم تجميده من خلال تعليمات وزارية ابتداء من سنة 2014 وذلك لفشل الصندوق مع الهيئة المتعاونة معه في استرداد ديونها، وأن أغلب المشاريع التي تم انشاؤها لم تتجح أصلا حيث لم يتعدى معدل استرجاع الديون على المستوى الوطني أكثر من 9 بالمائة.

تعتبر تجربة القرض الحسن بمفهومه النظري تجربة جد مهمة لكن عدم نجاح البرنامج يعود أساسا إلى كون المكلفين بدراسة جدوى المشاريع وتحديد الأشخاص الذين يستفيدون من القرض، وحتى المكلفون بمتابعة المشاريع لا يملكون أي كفاءة في مجال المقاولاتية، أو مجال التمويل، ما كان السبب في استحالة تطبيق البرنامج بدون كفاءات تسهر على حسن اختيار المستفيدين وتوجيههم للمشاريع التي يمكن لهم النجاح فيها وكذا متابعتهم في انشاء وتنمية مشاريعهم أما عن لجان المساجد فيبقى دورها في توجيه الأفراد المحتاجين للتمويل وإبراز لهم دور القرض الحسن في تمكينهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة وكذا مساعدة المكلفين باختيار المستفيدين من معرفة طالبي القرض الأصغر عن قرب¹.

¹ مسدور فارس، مرجع سابق، ص40.

المبحث الثاني: سبل تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

إن ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي من خلال إصدار تشريعات وقوانين تنص على تنظيم أعمال البنوك الإسلامية أصبح اليوم أمرا ضروريا نظرا لدخول الصيرفة الإسلامية في الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية خلال القرن العشرين، وما أحدثته من نقلة نوعية في اقتصاديات التمويل على مستوى الاقتصاد الكلي، خاصة وأن السوق الجزائرية كبيرة، وبإمكانها أن تكون بيئة جيدة لنمو القطاع المالي الإسلامي، ومن المؤكد أن إدخال وتشجيع التمويل الأصغر الإسلامي بالجزائر سيدخل فئات كثيرة من المجتمع، إذ يمكن استخدام السلم والمشاركة في تمويل القطاع الزراعي، وهو قطاع مهم في الجزائر، ويمكن استخدام أساليب الإجارة التمويلية والمشاركة والاستصناع لتمويل السكنات، كما أن هناك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أولته الدولة اهتماما ورعاية كبيرين في الفترة الأخيرة، وتعد تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بمثابة الانطلاقة الجديدة والمحتشمة وعليه وجب تطوير وتوسيع مجال عمل هذه البنوك في إطار إسلامي متكامل يستمد جميع تفاصيله من الشريعة الإسلامية، والبداية كانت بإنشاء بنك البركة الإسلامي وبنك السلام.

المطلب الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر في الجزائر

تواجه استراتيجية التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر ومنها ما يتعلق بالإطار الشرعي ومنها ماله علاقة بالجهاز المشرف على التمويل ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة وذلك على النحو التالي.

أولاً: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر

معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية لكونها وضعت لتتناسب مع البنوك التقليدية وعليه معظم القوانين تتضمن أحكاما لا تتناسب مع عمل البنك الإسلامي وهنا نتناول بعض النقاط على الشكل التالي¹:

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال التمويل الأصغر الإسلامي مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛

¹ عدة بركاهم، بوساحة لخضر، مرجع سابق ص102.

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء؛
- صعوبة كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة كما أن عملية التجارة في الأدوات المالية تشملها صعوبات تنفيذية لأن معدلات العائد عليها تبقى مجهولة تاريخ الاستحقاق؛
- إن حجم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي أقل من الحجم المثالي وهذا سوف يؤثر على مقدراتهم على الانتشار وفتح فروع جديدة إضافة إلى عدم قدرتهم على التنويع بسبب نقص السيولة باعتبار مواردهم المالية غير كافية.

ثانيا: التحديات والمعوقات المتعلقة بإطار الشريعة الإسلامية

هناك تحديات كبيرة تقف أمام الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام والتمويل الأصغر الإسلامي بشكل خاص، ويتمثل هذا التحدي في مدى قدرة هذه المؤسسات على الصمود في السوق مع الاحتفاظ بالقواعد الأخلاقية التي ترفع شعارها وذلك بعد أن تحولت الصناعة المالية الإسلامية إلى صناعة صاعدة مدفوعة بالانكماش الكبير الذي لايزال يخنق الاقتصاد الليبرالي وهذا يتطلب من مؤسسات المال الإسلامية تقديم خدمات نوعية.

إن الفقه الإسلامي أكثر راحة ومتسعا مما يظنه بعض أبنائه المعجبين بتجارب أعدائه لكن إحدى المشكلات تكمن في توجه المؤسسات المالية إلى الأدوات المشبوهة ويبدو أن من أسباب المشكلة العقلية النفعية التي يفكر بها بعض القائمين على تلك المؤسسات فليس كل من يرفع شعار الإسلام يكون مقتنعا به، مؤمنا بمبادئه دائما هناك رواد مؤمنون بالنموذج الإسلامي ويتنهجون ويتبنون النهج الإسلامي بوصفه دينا قبل أن يكون طريقة لجمع المال، ولقد ظلت المنتجات الإسلامية زمنا طويلا تسلك الطريق الأسهل وهو محاكاة المنتجات التقليدية وقد تواطأت معها بعض الفتاوى تأليفا للقلوب ومراعاة للظروف الصعبة التي نشأت فيها الصناعة وهذا الطريق مع سهولته إلا أنه لا يمنح الصناعة المالية الإسلامية تميزا حقيقيا ولا يقنع الآخرين بتفرد التجربة الإسلامية، بل إنه يؤدي في ما وصلت إليه حاليا ومستقبلا إلى ذات النتيجة التي تقضي إليها الصناعة المالية التقليدية ما بين تضخم وانكماش¹.

من بين التحديات الرئيسية أيضا ذات البعد الديني، عدم وجود هيئة تعمل على توحيد الفتاوى فيما يخص المعاملات التي يقوم بها البنك ومؤسسات التمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى تعدد الآراء وهذا بدوره يؤدي إلى تشتيت أفكار المسؤولين عن إدارة المصرف وهذا الذي تواجهه البنوك الإسلامية في الجزائر وحاجتها

¹ بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والآفاق، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 416-417.

إلى قوانين خاصة تنظم عملهم وتمارس الرقابة عليهم وذلك لطبيعة عملهم الخاصة، ضف إلى ذلك التطور السريع في المعاملات المصرفية أدى إلى صعوبة متابعتها بإصدار الفتاوى المناسبة لها¹.

بالإضافة لما سبق أيضا عدم مطابقة عمل وبنود هذه البنوك وبرامج التمويل الأصغر لمبدأ الشريعة الإسلامية، وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر التحديات التي تقف في طريق تطور التمويل الإسلامي بشكل عام وتحقيق أهدافه المنشودة، والغريب في الأمر أن غالبية الشعب الجزائري يدين سكانه بالدين الإسلامي، لكننا لم نرى ولم نلمس منذ دخول التمويل الإسلامي للجزائر منذ حوالي 30 سنة ليومنا هذا ولا تنظيم قانوني مالي خاص أو برنامج حكومي جدي، ذو توجه إسلامي حقيقي، يسهل عملية التمويل الأصغر الإسلامي وفق مبادئ الشريعة التي سبق وأن ذكرناها.

تعامل البنوك الإسلامية الجزائرية بصيغ التمويل ذات العائد الثابت كالمربحة على حساب الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة ذات العائد المتغير كبنك البركة مثلا، الأمر الذي يتطلب كشف سجلاتهم مفصلة عن أعمالهم بالإضافة إلى عدم قدرتهم على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة².

ثالثا: المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على التمويل الأصغر

إذا تكلمنا على وكالة ANGEM فالعائق الرئيسي المتعلق في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها نموذج التسيير المركزي والذي يعتمد أساسا على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيق التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فقط، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قليلة من إنشاء الوكالة بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، فضلا عن ضعف القدرات البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع³.

نقص خبرة المسؤولين وضعف الكوادر البشرية في مجال التمويل الإسلامي والمسائل المصرفية الحديثة وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر الأمر الذي ينعكس على نشر الثقافة المالية الإسلامية على كافة المستويات⁴.

¹ الدكتور عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، ص 234.

² عمر زهير حافظ، مرجع سابق، ص 234.

³ عدة بركاهم، بوساحة لخضر، مرجع سابق ص 102.

⁴ محمود سحنون، ميلود زكري، مميزات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مقال تم الإطلاع عليه على الموقع: manifest.univ-ourgla.dz ، يوم 2022/05/15 ، على الساعة 16:00.

رابعاً: المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة

نتناولها على الشكل التالي¹:

- نقص الكفاءة المهنية والتسعيرية للكثير من المستفيدين من برامج التمويل الأصغر أو الطالبين له؛
- التركيز على المجال التجاري والخدماتي والذي لا يتوفر على مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50,6 بالمائة فقط من مجموع القروض المقدمة؛
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل الجمهور فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائماً مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة؛
- تعاني مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي مثل البنوك الإسلامية على غرار بنك البركة من تأخر المدينين عن السداد وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمامه لكونه لا يستطيع أخذ فوائد عن مدة التأخير، لأن الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال فهنا يجد المدين المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد.

المطلب الثاني: اقتراحات لتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

توجد العديد من السياسات والآليات الممكنة والمقترحة والتي يمكن من خلالها تقديم مجموعة متعددة من الخدمات المالية وغير المالية ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك في إطار الأهداف المحددة على كل المستويات ذات الصلة ضمن استراتيجية وطنية شاملة وواضحة، لتطوير صناعة التمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وبناء على اهتمامنا وإطلاعنا المتواضع على موضوع التمويل الأصغر وما يتعلق به من أفضل الممارسات المكتسبة على مستوى العديد من التجارب الهامة في هذا المجال التمويلي، يمكننا اقتراح عدة سياسات وآليات ممكنة لتطوير صناعة التمويل الأصغر في الجزائر على غرار التجربة السودانية المتمثلة في بنكي فيصل والأسرة²:

¹ عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص52.

² بالاعتماد على: عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويرها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس؛ أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية، دراسة تجارب عربية دولية، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2016/2015.

أولاً: مقترح تطويع التجربة السودانية (بنك فيصل وبنك الأسرة) وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

تبعاً لما تناولناه سابقاً في الفصل الثاني من التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي ومدى نجاحها في تطوير الاقتصاد السوداني بتحقيقها نتائج جيدة في محاربة الفقر، والتي استهدفت الفئات الهشة والضعيفة من خلال تدعيمها مادياً عبر برامج التمويل الأصغر الإسلامي، اقترحنا تطبيق هاته التجربة للبنوك السودانية على غرار بنك فيصل وبنك الأسرة، على أحد البنوك الجزائرية أو تأسيس بنك كنموذج مشابه لأحد هذه البنوك السابقة الذكر، لتطوير التمويل الأصغر الإسلامي على مستوى الاقتصاد الجزائري.

إن هذا النموذج من البنوك المقترح تأسيسه، والمتخصص في مجالات تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصادياً في الجزائر، لا يعني ضرورة التخلي عن البدائل التمويلية المتاحة الأخرى في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، والتي ذكرنا بعضاً منها أثناء عرضنا للتجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.

إن مقترح تطويع التجربة السودانية وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، له أهميته الخاصة ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر، إلا أنه من جانب آخر يمكن عرض أهمية مقترح تطويع تجربة البنوك السودانية وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال العناصر التالية:

1- عدم وجود مثل هذه البنوك المتخصصة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر

رأينا من خلال تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي غياب مثل هذه البنوك (بنك فيصل وبنك الأسرة) المتخصصة في تنمية وتمويل الفقراء وتمويل الأسر الناشطين اقتصادياً، بما هو متعارف عليه في مجالات صناعة التمويل الأصغر الإسلامي على المستوى الدولي، لذلك ومن باب الاجتهاد في كيفية الاستفادة من نتائج التجارب الرائدة في الدول الأخرى في إطار استراتيجية تطويع التجربة السودانية ببنوكها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ستعنى هذه البنوك المتخصصة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي بمهمة العمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية إلى أفراد تلك الفئات، التي ليس لها القدرة على الحصول على سلسلة متنوعة من تلك الخدمات المالية، من مختلف المؤسسات المالية الرسمية المتواجدة في الجزائر.

2- الدور التكميلي المنتظر من البنك النموذج في مجالات التمويل الإسلامي في الجزائر

سيكون لهذا البنك المقترح تأسيسه في إطار تطويع تجربة البنوك السودانية وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري دور تكاملي مع دور وأهداف البدائل التمويلية الأخرى في التجربة الجزائرية، فهو لا يعني التخلي عن كل ما هو موجود حاليا من بدائل تمويلية ضمن البرامج الحكومية، خصوصا ما يتعلق منها بتمويل وتطوير اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمصغرة، بل سيعمل على توسيع مجال ونطاق إدماج أفراد تلك الفئات المستهدفة من خلال هذا النموذج التمويلي ضمن النظام المالي الرسمي، من خلال العمل على جعلهم أفرادا يتمتعون بدرجات ومستويات عالية من القابلية البنكية التي تسمح لهم بالتعامل في المستقبل مع المؤسسات المالية الرسمية، أو مع تلك البرامج الحكومية المتخصصة في مجالات تمويل وتطوير منظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

3- أهمية بناء أنظمة مالية تتيح لجميع أفراد المجتمع إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية

يمكن إدراج أهمية الدعوة إلى تطويع التجربة السودانية ببنوكها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة وتأسيس بنك مشابه متخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر ضمن مجال تزايد الاهتمام على المستوى الدولي بما يعرف ببناء النظم المالية الشاملة للجميع، ومن ثم سيكون هدف هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي، هو الوصول إلى الفئات التي لا تمتلك القابلية البنكية ومرافقتها لمدة زمنية معينة من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية، بما يجعل منها بعد ذلك تمتلك مستويات هامة من القابلية البنكية والقدرة على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي تعرضها، وهو ما يجعل من عمل هذا البنك المقترح تأسيسه يتكامل بشكل أو بآخر مع أعمال البنوك والمؤسسات المالية الرسمية الأخرى العاملة في الجزائر في المستقبل.

وعموما، يمكننا القول أن هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي، هو بمثابة تلك المؤسسة المالية ذات الأهداف التجارية والتوجهات الاجتماعية، التي تعمل وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها في مجال تسيير المؤسسات المالية والمصرفية، بحيث تستثمر أموالها ومواردها في تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة إلى أفراد الفئات المستهدفة من مجموع الفقراء الناشطين اقتصاديا القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، أو مشروعات عالية، بحيث يكون دور هذا البنك هو أن يجعل من الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها مشروعا اجتماعيا وإنسانيا مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية.

4- النتائج والمكاسب المتوقعة من تأسيس هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي

يتوقع من هذا البنك النموذج المتخصص في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي، والمقترح تأسيسه في إطار استراتيجية تطويع للتجربة السودانية (بنك فيصل وبنك الأسرة) وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يهتم بتمويل وتنمية الأفراد الناشطين اقتصاديا في الجزائر، ويمكن أن ينتظر من تأسيس هذا البنك تحقيق النتائج والمكاسب التالية.

أ- إقامة شبكة مستدامة من المؤسسات المحلية المتخصصة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي

ينتظر من هذا البنك المقترح تأسيسه ضمن استراتيجية تطويع تجربة البنوك السودانية وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يعمل على إقامة شبكة مستدامة من المؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي على المستوى المحلي، بحيث تقدم هذه المؤسسات المتخصصة لأعضائها وزبائنهم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية، على أساس أفضل الممارسات والمبادئ المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي.

ب- إحداث حركية اقتصادية على مستوى المناطق المحلية

ينتظر من هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي، إحداث حركية اقتصادية هامة على مستوى المناطق التي يعمل بها، وذلك من خلال المكاسب المنتظرة من العمليات المرتبطة بمساهمة البنك في عملية أحداث ومرافقة وتطوير المشروعات الصغيرة والمصغرة، وكذا المشروعات العائلية التي تقوم بها الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا على مستوى المناطق المحلية، بحيث تتميز تلك المشروعات بدرجة كبيرة من التكاملية فيما بينها، وبما يسمح بإحداث حركية اقتصادية هامة على مستوى المناطق المحلية في إطار تهيئة الموارد المحلية المتاحة والتوظيف المستدام لها.

ثانيا: الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى السبقة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي

هناك تجارب دولية أخرى في مجال التمويل الأصغر الإسلامي حققت نجاحا كبيرا على المستوى العربي أو الإسلامي، تختلف طريقة نجاحها بشكل أو بآخر ومن بلد إلى بلد آخر، ولكون موضوع دراستنا هنا يركز على كيفية الاستفادة من التجربة السودانية وإمكانية تطبيقها على الجزائر، سوف نتناول باختصار بعض تجارب هذه الدول الرائدة والسبقة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، والقدر الكبير من الاستفادة منها في حال تطبيقها في الجزائر.

1- تجربة بنك غرامين بنغلادش

إذا تحدثنا عن تجربة بنغلاديش فيما يخص مجال التمويل الأصغر الإسلامي، سوف نتناول التجربة الأشهر في مجال مكافحة الفقر في العالم، متمثلة في بنك غرامين أو بنك الفقراء، كما يحلو للبعض تسميته وأفضل دليل على ذلك ما قاله رئيس البنك الدولي "جيم يونغ كيم" إن جهود بنغلاديش في الحد من الفقر يمكن أن تملأ كتباً، هذه التجربة والتي كانت في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وتحديداً في عام 1979، حيث استطاع رجل الاقتصاد الدكتور محمد يونس إنشاء بنك جرامين في بنغلاديش لمساعدة الفقراء من النساء في بلاده، في ظل معاناة أهالي بنغلاديش من ظروف معيشية صعبة.

لقد قام صاحب الفكرة الدكتور محمد يونس باستهداف الطبقة الأشد فقراً وهم الذين لا يملكون أرضاً زراعية أو يملكون بيوتاً قيمتها لا يمكن أن تغطي قرضاً بسيطاً، أي أن البنك يرمي إلى محاربة الفقر والتقليل من معاناة الفقراء، حيث يقدم البنك قروضاً صغيرة وهي قروض لا تعطى للاستهلاك، وهناك أنواع من القروض منها القرض العام الذي يحصل عليه جميع أعضاء البنك، والقرض الموسمي لدعم الزراعة الموسمية لمدة لا تتجاوز 6 أشهر وهناك قروض أخرى عائلية وإسكانية وغيرها من أنواع القروض¹.

استطاع بنك غرامين تحقيق العديد من النتائج ليس على أرض بنغلاديش وحسب بل تمت محاكاة التجربة في العديد من الدول العربية والإسلامية على غرار ماليزيا والسودان ومصر وغيرها من الدول التي تبنت الفكرة، فقد استطاع البنك تحقيق أرباح منذ تأسيسه باستثناء الأعوام 1983 . 1991 . 1996 حيث بلغ إجمالي أعمال البنك خلال سنة 2005 حوالي 116.4 مليون دولار وإجمالي النفقات 97.17 مليون دولار وبلغ صافي الأرباح 15.61 مليون دولار، وكان من نتائج نجاح برامج البنك والقضاء على الفقر، أن 58% من أسر مقترضي البنك قد نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تحسنت ظروف النسبة الباقية بشكل مضطرد وهي في طريق الخروج من براثن الفقر، كما أن عملاء البنك من المقترضين من ذوي الفقر المدقع يمتلكون الآن 92 % من أسهم البنك، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارته إذ يمثلون 9 من 13 عضو أي بنسبة 69% تقريباً، وهم بذلك المستحقون لأرباح البنك والمشاركون بقوة في صناعة قراراته².

مما سبق نستنتج أن تجربة بنك جرامين من أكثر التجارب نجاحاً في العالم وهو ما يثبت أهمية تفعيل برامج التمويل الأصغر في صيغتها الإسلامية، وستكون بلا شك لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري وفي القضاء على الفقر بالتحديد، خاصة إذا تم العمل على إسقاطها بالشكل الجيد على بلادنا والاستفادة منها بالقدر الممكن، لذا نرى بأن تجربة بنك جرامين بالإضافة للتجربة السودانية من أنجح التجارب التي ننصح بهما.

¹ عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 66.

² المرجع السابق.

2- تجربة اليمن

تعتبر اليمن من أوائل الدول التي تدخل فيها الأساليب الإسلامية في التمويل الأصغر ويعتبر برنامج "آزال" النموذج الأفضل في استخدام الأساليب التمويلية في المراجعة والمشاركة. نتيجة لتراكم الخبرات وتوسع الفهم والمدارك على أهمية التمويل الأصغر في محاربة الفقر، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس برامج ومؤسسات تمويل قادرة وبشكل مستدام على توفير مصدر تمويل وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة، وقد مر الصندوق الاجتماعي للتنمية بمراحل كثيرة وعشرات متكررة عبر سنوات، إلى أن حقق نتائج جيدة واستطاع القيام بإعادة هيكلة نشاطه وتوسيعه فحقق مؤشرات نمو وانتشار جيدة¹.

توجد في اليمن عدة مؤسسات تمارس التمويل الأصغر الإسلامي من أجل محاربة الفقر وخاصة في أوساط النساء، ومن بين هذه المؤسسات نجد برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل في الحديد، بنك الأمل للتمويل الأصغر، المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر؛ حيث ساهمت هذه المؤسسات في تبني فكرة التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن بشكل كبير، مع العمل على تنمية المؤسسات الصغيرة والمشاريع الصغيرة وذلك بإيجاد المال الذي بواسطته يستطيع الفقراء أن ينمو قدراتهم المادية والعلمية والاجتماعية، والخروج من شبح الفقر وتحسين مداخلهم والمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة تدر دخلا عليهم وتوفير مناصب عمل لغيرهم².

لقد كانت التجربة اليمنية ناجحة إلى أبعد الحدود خاصة على الفئات الفقيرة والهشة والتي ساعدت نسبة كبيرة من اليمنيين على الخروج من براثن الفقر والحرمان، وعليه نقول أن الجزائر بحاجة إلى تجربة مماثلة ومماثلة لها أو على الأقل الاستفادة من الخبرة اليمنية في هذا الشأن من أجل رسم طريق صحيح وواضح نحو تأسيس برنامج تمويل إسلامي للمشاريع الصغيرة، خدمة للفئات الضعيفة والفقيرة، مما لا شك فيه أنه سوف يساهم في دفع عجلة التنمية في بلادنا.

3- تجربة بنك الأسرة البحريني

للبحرين تجربة أخرى في مجال التمويل الأصغر الإسلامي إلا أنها حديثة العهد، لكنها تجربة محترمة وتستحق الاهتمام، حيث يعتبر بنك الأسرة البحريني أول بنك إسلامي في البحرين، والذي حقق نتائج معتبرة خلال مدة 4 سنوات من النشاط.

تم تأسيس بنك الأسرة بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية وذلك بشراكة بين كل من المؤسسة الخيرية الملكية بنك البحرين والكويت، بنك الاثمار والبنك الأهلي المتحد، وبنك التمويل الكويتي، ووفق إطار تعاون

¹ عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، أيام 03-2011/05/04، جامعة وهران.

² المرجع السابق.

مع مؤسسة غرامين ويأتي تأسيس بنك الأسرة كبنك إسلامي للتمويل الأصغر متوافقا مع توجهات تمكين الأفراد وإطلاق قدراتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية، وتفعيلا للاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، وبرنامجها التنفيذي (2009، 2014) حيث قدم البنك خدماته لأكثر من 1500 مستفيد منذ تأسيسه، ركزت البحرين منذ العقدين الماضيين على محاربة البطالة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا انتقاء المعايير العالمية للإنتاج والمساهمة في خلق فرص العمل، حيث قامت في عام 1972 بمبادرة "المساعدات الاجتماعية"، ومن المؤكد ما إن يتم توفير برامج التكوين الاقتصادي السليم لهم فاحتمال خروجهم من براثن الفقر وارد وهذا ما تسعى الوزارة لتحقيقه من خلال إنشاء أداة انمائية مناسبة لتصميم وتنفيذ مثل هذه البرامج¹.

حسب ما سبق يتبين أن البحرين تبنت برامج مشابهة لمثيلاتها في الدول الأخرى على غرار السودان وبنغلاديش في مجال التمويل الأصغر، وقد كانت برامج ناجحة بلا شك، والتي استهدفت بها الطبقات الفقيرة والضعيفة، لذا نرى من الضرورة نقل هذه التجربة إلى الجزائر والتي ستعود بالفائدة دون أدنى شك على فئات كثيرة من الشعب.

ثالثا: سياسات وآليات مقترحة أخرى لتطوير التمويل الأصغر الإسلامي

نتناول هنا بعض الآليات التي نراها مناسبة لتحسين أداء التمويل الأصغر الإسلامي بالجزائر.

1- تشجيع عمل البنوك الإسلامية بالجزائر

وضع خطط استراتيجية جادة يتم تبنيها من أجل تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع، سوف يطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة أكبر، وهنا يمكن أن تسهم في سن قوانين خاصة بهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية، كما يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة في الجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية، على غرار ما قام به "سي تي بنك" الأمريكي في مصر أو البحرين كفرع مستقل، خاصة أن هذا البنك موجود فعلا في الجزائر.

2- إقامة مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي

يتركز النشاط الإقراضي لهذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي بصفة أساسية في العمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المناسبة والملائمة حسب ضوابط الشريعة الإسلامية لتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمصغرة، في مجال الأعمال الحرة والمشروعات الحرفية، وكذا

¹ هشام بن عزة، عبد الناصر بوثلجة، مرجع سابق، ص 120.

المشروعات المتعلقة بالصناعات التقليدية والمشروعات الفلاحية وغير الفلاحية، كما تهتم هذه المؤسسات بتقديم الخدمات المالية الأخرى الملائمة لأفراد الفئات المستهدفة، مثل الخدمات المالية في مجال تعبئة المدخرات وذلك في إطار مجموعة من القوانين الخاصة التي تحكم عمل مثل هذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر الإسلامي¹.

3-إعادة تفعيل دور صندوق الزكاة

إن إعادة تفعيل دور صندوق الزكاة أصبح ضرورة ملحة، والتي أصبحت تطرح كآلية ناجعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة بعث التمويل الأصغر الإسلامي عبر القرض الحسن الممول من طرف صندوق الزكاة، وذلك من خلال تكثيف العمل التكافلي في المجتمع وتشجيع جمع الزكاة والصدقات من أطراف المجتمع الميسورة ماليا، وإعادة توزيعها على شكل قروض لتمويل المشاريع المصغرة وهذا ما يسمح بإعادة توزيع الثروة ما بين الفقراء والأغنياء من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر توفير التمويل الأصغر الإسلامي ضرورة قصوى من أجل الإدماج المالي للفئات التي تمتنع عن التعاملات الربوية ومن ثم فالقرض الحسن يسمح بتوفير مصدر تمويل يلائم تطلعاتهم².

4-إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وإحدى المؤسسات المالية المهمة بمجالات التمويل الأصغر الإسلامي

ضمن هذا المقترح، وبديل أن تقوم تلك المؤسسات المالية المهمة بالتمويل الأصغر الإسلامي بإقامة فروع جديدة لها، خاصة في المناطق المعزولة والنائية والتي تستهدف به الفئات المقصودة من هذا التمويل ونظرا لما لتلك العملية من تكاليف وجهود معتبرة، يمكن لهذه المؤسسات المالية المهمة بمجال التمويل الأصغر الإسلامي إقامة شراكة مع فروع بريد الجزائر ليقدم من خلاله منتجاتها المالية بمجالات التمويل الأصغر، وقد تسمح هذه الاستراتيجية للمؤسسات المالية (بنك البركة مثلا) بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها، بدلا عن فروع هذه المؤسسات المالية، وعموما هذا الطرح سوف يكون مناسبا للكثير من المؤسسات المالية التي يدخل ضمن اهتمامها مجال التمويل الأصغر الإسلامي³.

¹ عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص196.

² بلماحي فاطمة الزهراء، لبيب محمد بشير، التمويل المصغر كآلية لاستحداث وتدعيم المشاريع المصغرة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد03، سنة 2020، ص457.

³ عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص196.

5- تأسيس بنوك تنمية للفقراء وذوي الدخل المحدود

وقد يكون هذا المقترح مشابها لبرنامج الخليج العربي للتنمية، والذي أصبح في السنوات الأخيرة يملك خبرات واسعة وممارسات هامة مكتسبة في مجالات التمويل الأصغر في المنطقة العربية والإسلامية عموما وذلك على أساس العديد من مثل هذه البنوك، والتي قام برنامج الخليج العربي للتنمية بتأسيسها على المستوى العديد من الدول العربية كالأردن وسوريا، اليمن والبحرين وغيرها من الدول العربية¹.

6- إقامة صناديق للتعاون الجوّاري

يتضمن هذا المقترح فكرة القيام بتأسيس أو إقامة صناديق التعاون الجوّاري على المستويات المحلية في الجزائر، ويمكن الاعتماد في تأسيسها على الدعم التقني والمالي الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي له خبرة واسعة وكبيرة في مجال التمويل الأصغر الريفي، ويمكن أيضا الاستفادة بشكل أساسي في تأسيس هذه الصناديق على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال التفكير في إعادة بعث تلك البرامج الهامة النموذجية، المتوقفة على مستوى مجموعة من المشاريع التنموية الممولة، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عدة ولايات، مثل: المشروع النموذجي للتنمية في ولايتي سكيكدة وقسنطينة أو المشروع النموذجي لتنمية المناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة والمشروع النموذجي للتنمية الريفية بولاية تلمسان، والتي تضمنت في مجملها العديد من النشاطات التي تتعلق بإقامة مجموعة من الصناديق التعاونية الجوّارية المحلية المتخصصة في مجالات التمويل الأصغر، بالشراكة مع إدارة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر فروع شبكاته المحلية، الموجودة في الكثير من الولايات على المستوى الوطني².

¹ المرجع السابق، ص197.

² عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص197.

خاتمة الفصل الثالث

إن التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر له هيئات مختلفة، ولكنه محدود جدا ولم يصل بعد إلى المتطلبات المأمولة منه، فالتمويل بصيغة القرض الحسن قد يكون مقتصرًا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وصندوق الزكاة الذي أوقف العمل بهذه الصيغة، بالإضافة لبرامج التمويل الأصغر الإسلامي لبنكي البركة وبنك الخليج الجزائر والتي اقتصر في مجملها على القروض القائمة على المراجعة، في المقابل هناك مؤسسات حكومية أخرى تمنح هذا النوع من القروض أو التمويلات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، إلا أنه لم يتم تناول هذان النوعان من التمويل لكبر حجمهما حيث لا يمكن إدراجهما ضمن برامج التمويل الأصغر.

لتفعيل الدور حقيقي للتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر لابد من الاستفادة من تجربة البلدان السبقة في هذا الشأن على غرار السودان التي حققت أشواطاً كبيرة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، دون أن ننسى تجارب بعض الدول الأخرى على غرار بنك جرامين ببنغلادش وتجربة اليمن والبحرين، كلها تجارب ناجحة، سوف تكون مفيدة لنا وتساعدنا في رسم مستقبل أفضل لمجال التمويل الأصغر الإسلامي.

خاتمة

شهد نشاط التمويل الأصغر الإسلامي تزايداً كبيراً منذ نشأته في سبعينات القرن العشرين، كونه أداة فعالة لمحاربة الفقر فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة للفئة محدودة الدخل والنشيط اقتصادياً، كما يتميز التمويل الأصغر الإسلامي بتنوع صيغه التمويلية فهناك صيغ التمويل القائمة على مبدأ المشاركة مثل المشاركة والمضاربة وهناك صيغ التمويل التجاري مثل المrabحة وبيع السلم ولدينا أيضاً صيغ التمويل التأجيري وتضم كلا من الإستصناع والتأجير كذلك يضم صيغ التمويل الزراعي وهي المزارعة والمساقات والمغارسة، وأخيراً لدينا صيغ التمويل التكافلي ويضم كلا من الزكاة والوقف والقرض الحسن. كل هذه الآليات تفتح أبواباً عديدة أمام فئة الفقراء وتسهم في حل البعض من مشاكلهم، ولتمويل الأصغر الإسلامي ضوابط ومبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية على عكس التمويل التقليدي ولذا فإن التمويل الإسلامي الأصغر له العديد من الآثار الإيجابية على الفرد والمجتمع إلا أنه يواجه العديد من المعوقات كعدم توفر بيئة تشريعية ملائمة له ولكن هذا لم يمنع التمويل الأصغر الإسلامي من تحقيق نجاح باهر في العديد من الدول وتعد التجربة السودانية في هذا المجال رائدة على الصعيدين العالمي والعربي.

بدأ الاهتمام بالتمويل الأصغر الإسلامي في السودان في مطلع سبعينات القرن الماضي وتعزز ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات التي وضعها بنك السودان المركزي للارتقاء بقطاع التمويل الإسلامي خاصة بعد أسلمة القطاع المصرفي في السودان وإنشاء وحدة التمويل الأصغر ويعد بنك فيصل الإسلامي من أوائل البنوك التي اهتمت بالتمويل الأصغر الإسلامي وتجدر الإشارة أيضاً إلى التجربة المميزة لبنك الأسرة السوداني في التمويل الأصغر السوداني وعلى ضوء هذه التجربة يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجربة باستحداث آليات للتمويل الأصغر الإسلامي والارتقاء بهذا القطاع.

لا تتوافر الجزائر على العديد من هيئات التمويل الأصغر الإسلامي فهذا الأخير مقتصر على القرض الحسن من خلال الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM وصندوق الزكاة بالإضافة إلى برنامج التمويل الأصغر الإسلامي ببنك البركة وبنك الخليج في الجزائر، هناك مؤسسة عمومية أخرى تمنح القروض في الجزائر مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC لكنها قروض كبيرة ولا يمكن إدراجها ضمن التمويل الأصغر الإسلامي.

1- نتائج البحث

على ضوء الدراسة التي بين أيدينا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ التمويل الأصغر الإسلامي هو تقديم تمويل سواء كان عينيا أو نقديا للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ❖ يعد التمويل الأصغر الإسلامي أداة فعالة للتخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة مما يساعدها على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، ويحمي مصادر دخلها وينوعها ومن ثم تتحصن ضد الفقر؛
- ❖ يعد التمويل الأصغر الإسلامي آلية مهمة من آليات الصيرفة الإسلامية والتي تشهد انتشارا وتوسعا كبيرا على الصعيد العربي والإسلامي؛
- ❖ تجسيد التمويل الأصغر الإسلامي على أرض الواقع لا يخلو من بعض التحديات والصعوبات؛
- ❖ تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية التي توفرها الشريعة الإسلامية كالمضاربة، وبيع السلم والقرض الحسن... وغيرها؛
- ❖ تعد تجربة السودان أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي للاهتمام الكبير الذي يوليه هذا الأخير لسياساته الخاصة بالتمويل الأصغر الإسلامي ومن نتائج ذلك إنشاء وحدة متخصصة بالتمويل الإسلامي؛
- ❖ إلزام المصارف السودانية بتخصيص 15% من محافظها التمويلية لتمويل قطاع التمويل الأصغر الإسلامي؛
- ❖ وضع خطط استراتيجية من طرف البنك المركزي السوداني خلال فترات مختلفة امتدت من 2006 إلى 2018 في دراستنا، وذلك من أجل توسيع مضلة التمويل الأصغر الإسلامي؛
- ❖ يعد بنك فيصل الإسلامي أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في السودان كما أنه من بين أوائل البنوك التي اهتمت بقطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان؛
- ❖ تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة؛
- ❖ تعد الجزائر ناشئة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي؛
- ❖ غياب التنوع في الصيغ التمويلية للتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر؛

- ❖ عرف تطبيق برنامج التمويل الأصغر الإسلامي في بنك البركة توسعا في دائرة الصيغ المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد على صيغتين أساسيتين وهما القرض الحسن والمشاركة، ليتم اعتماد الإجارة والمرابحة؛
- ❖ يسعى بنك البركة إلى توسيع نطاق تطبيق البرنامج عبر إمضاء اتفاقيات شراكة جديدة لكن تبقى المحاولة فنية لم تحدث أثارا كبيرة وهذا ما يثبته التذبذب في التمويل.

2- اقتراحات البحث

- عدم تحقيق التمويل الأصغر الإسلامي المطلوب منه في الجزائر وذلك يرجع لعدم توفر الإطار المناسب لاحتواء هذه الصناعة ما يستدعي التدخل بهذه التوصيات لتفعيلها في الجزائر:
- ❖ محاكات سياسات السودان خصوصا أسلمة القطاع المصرفي وتجربة البنك المركزي السوداني والذي يعد خطوة مهمة لخلق بيئة تتلاءم مع وضع وخصوصية عمل البنوك الإسلامية؛
- ❖ إطار قانوني وتنظيمي ملائم للتمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر؛
- ❖ التنسيق بين الأطراف المعنية وزيادة الوعي بأهمية التمويل الأصغر الإسلامي؛
- ❖ إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال؛
- ❖ ضرورة تنويع صيغ التمويل وضرورة استحداث صيغ تمويلية جديدة خاصة بالتمويل الأصغر الإسلامي وذلك لتمويل الفئات الفقيرة والنشيطه اقتصاديا؛
- ❖ أن تقدم البنوك الإسلامية على فتح فروع أو وحدات متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال؛
- ❖ دراسة حجم الطلب على التمويل الأصغر الإسلامي لأنه من المهم وجود الدراسات التي تركز على أنواع الخدمات المطلوبة من الفقراء والنشيطين اقتصاديا.

3- اختبار الفرضيات

-يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي مختلفا كليا عن التمويل الأصغر التقليدي، خاصة من ناحية المبادئ والضوابط الشرعية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛

-من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن التجربة السودانية حققت نجاحا كبيرا وأصبحت رائدة في قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وحدث ذلك بعد أسلمة قطاعها المصرفي وخلق البنك المركزي السوداني

لبيئة مشجعة لنمو هذا النوع من التمويل بتبني سياسات تتلاءم وطبيعة التمويل الأصغر الإسلامي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

-قدم بنك البركة الجزائري التمويل لعدد معتبر من النساء الماكثات بالبيت وكذا للفئة النشيطة اقتصاديا محدودة الدخل مما يرفع من القدرات المالية لهذه الفئة وبالتالي توجيه جزء من دخولهم للاستثمار ثم تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

-يلعب التمويل الأصغر الإسلامي دورا هاما في رفع المستوى المعيشي للفقراء ومحدودي الدخل من خلال توفير التمويل الكافي لهم لتمويل مشاريعهم ومن ثم الخروج من دائرة الفقر والتهميش وبانخفاض نسبة الفقر في المجتمع يمكن الوصول لتحقيق الرفاه الاجتماعي، ويمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال من خلال محاكاة تجارب تلك الدول، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

4-آفاق البحث

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع التمويل الأصغر الإسلامي وذلك لإشكالية دراسة هذا الموضوع من كل جوانبه المتعددة وعليه يمكن اقتراح مواضيع مرتبطة أو مكملة لإثراء الموضوع والتعمق في حيثياته:

- ❏ أهمية تنويع صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر لمحاربة الفقر؛
- ❏ أهمية تنويع صيغ التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر لمحاربة البطالة؛
- ❏ دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ❏ دور التمويل الأصغر الإسلامي في إعادة توزيع الثروة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية

- (1) المرسوم التنفيذي 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وقانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، 2004.
- (2) بنك البركة الجزائري، القانون الأساسي للبنك، مطبوعات بنك البركة لسنة 2006.
- (3) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي، التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات.
- (4) تقرير البنك المركزي السوداني 2006.

ثانياً: الكتب

- (5) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2011.

ثالثاً: البحوث الجامعية

- (6) أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية، دراسة تجارب عربية دولية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2016/2015.
- (7) عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس.
- (8) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا، 2010.
- (9) عبد الحق محمد العيفة، واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر-تقييم اقتصادي إسلامي-دراسة حالة بنك البركة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2012/2011.

رابعاً: البحوث والمقالات

- (10) محمود سحنون، ميلود زنكري، مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مقال تم الاطلاع عليه على الموقع: manifest.univ-ourgla.dz ، يوم 2022/05/15، الساعة 16:00.

- 11) حبيب عطية وآخرون: التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية وتحت إشراف نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، جوان 2006.
- 12) عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، أيام 03-04/05/2011، جامعة وهران.
- 13) فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، أيام 27-28-29 جوان 2013.
- 14) بوزيد عصام وقدي عبد المجيد، "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6 ماي 2009، بالمركز الجامعي بخميس مليانة.
- 15) هشام بن عزة وعبد الناصر بوتلجة، دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي- تجارب بعض البلدان-، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، سنة 2018، العدد 5.
- 16) يوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر دراسة حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 20، العدد 1.
- 17) عماد درويش وسميرة شهرزاد صالح، التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (وكالة عين تموشنت) -، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 3.
- 18) على سايح جبور وصفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمال، العدد 2.
- 19) مساح وفاء وشبوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة، دراسة تجربة الجزائر والسودان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018.
- 20) سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 4.
- 21) بن ساعد سعاد وبوفاغس سعيدة، صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي - المزارعة والغارسة والمساقات نموذجا -، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 01.

- (22) فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 5، العدد 2.
- (23) كمال رزيق وآخرون، دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 3، العدد 2.
- (24) درويش عمار وكويد سفيان، الوقف النقدي كأسلوب لتنمين مصادر تمويل المشاريع الوقفية-عرض تجارب بعض الدول-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 1.
- (25) بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والآفاق، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021.
- (26) هشام بن عزة، عبد الناصر بوثلجة، دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحسين الوضع المعيشي- تجارب بعض البلدان-مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018/09/01.
- (27) بدر الدين عبد الرحيم، الممارسة الحالية لتجربة السودان في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، مجلة المصرفي، العدد 71.
- (28) دفع الله عبد الكريم، دفع الله كافي، السياسات ودورها في تكوين الرؤيا الشاملة للتمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، العدد 4، 2019.
- (29) ملالة إيمان، التمويل الأصغر الإسلامي في السودان - تجربة بنك فيصل الإسلامي-، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد 4، العدد 2.
- (30) عصام محمد الليثي، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1.
- (31) مسدور فارس، مخاطر القرض الحسن، من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عدد نوفمبر 2013.
- (32) بلماحي فاطمة الزهراء، لبيق محمد بشير، التمويل المصغر كآلية لاستحداث وتدعيم المشاريع المصغرة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، سنة 2020.

33) سارة بالضياف وعبد المالك، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد مال والأعمال، العدد 1.

34) محمد مسعودي وحليس عبد القادر، تجارب "التمويل المصغر الإسلامي" في الدول العربية: دراسة حالي البحرين والسودان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 1.

35) عدة بركاهم، بوساحة لخضر، التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02.

خامسا: المواقع الإلكترونية

36) المصرف المركزي الباكستاني على الموقع www.sbp.org.pk، شوهد يوم 2022/04/30، على الساعة 9 صباحا.

37) بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود على الموقع www.islamibank bangladich limited، شوهد يوم 2002/04/12، على الساعة 10 صباحا.

38) Dergipark.org.tr، شوهد يوم 16 ماي 2022 على الساعة 10:13 صباحا.

39) منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم على الموقع: www.islamic-relief.org.com، شوهد يوم 2002/04/23، على الساعة 9 ليلا.

40) الموقع الإلكتروني لبنك فيصل www.faysalbank.com شوهد يوم: 2022/5/5، على الساعة 14 زوالا.

41) الموقع الإلكتروني لبنك الأسرة السوداني: <http://familybank.sd/index.html> شوهد يوم: 2022/05/14، على الساعة 9 صباحا.

42) وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التعريف بصندوق الزكاة، الموقع الإلكتروني للوزارة: WWW.MARW.DZ يوم: 2022/05/11. على الساعة 10 صباحا.

43) عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، كتاب إلكتروني، تم الإطلاع عليه من خلال الموقع <https://noor-book.com>، يوم 2022/04/20 على الساعة 13:00.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نسب التمويل الأصغر الإسلامي المفروضة من البنك المركزي على البنوك من إجمالي التمويل	25
02	مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بالسودان	26
03	تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان (2010-2019)	27
04	تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي (2010-2019)	28
05	تطور عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ما بين (2010-2019)	29
06	تطور التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان ما بين (2010-2016)	30
07	تطور التمويل ببنك فيصل الإسلامي حسب القطاعات (2010-2019)	40
08	نسب توزيع التمويل حسب الصيغ الإسلامية في بنك الأسرة السوداني	42
09	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2009-2019)	53
10	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط (2004-2014) السداسي الأول	55
11	الأطراف الفعالة في برنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري	58
12	صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري	59
13	المشاريع الممولة بالطرق التقليدية خلال الفترة (2017-2019) حسب قطاعات النشاط	62
14	المشاريع الممولة بصيغة المراجعة خلال الفترة (2017-2019) حسب قطاعات النشاط	63
15	عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن خلال الفترة (2004-2009)	66

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صيف التمويل الإسلامي	08
02	مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر	14
03	معايير وضوابط التمويل الأصغر الإسلامي	17
04	أنواع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالسودان	36
05	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2009 إلى 2019	54
06	نسبة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي الممولة من طرف ANEM	55
07	توزيع التمويل الإسلامي المصغر حسب الصيف	60
08	تطور التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري	61

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

أ مقدمة

01 الفصل الأول: التمويل الأصغر الإسلامي

02 مقدمة الفصل الأول

03 المبحث الأول: عموميات حول التمويل الإسلامي

03 المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

03 أولاً: التعريف اللغوي

03 ثانياً: التعريف الاصطلاحي

04 المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي

05 المطلب الثالث: آليات التمويل الإسلامي

05 أولاً: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة

06 ثانياً: صيغه التمويل التجاري

06 ثالثاً: صيغ التمويل التأجيري

06 رابعاً: صيغ التمويل الزراعي

07 خامساً: صيغ التمويل التضامنية والتكافلية

08 المبحث الثاني: التمويل الأصغر الإسلامي

09 المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر الإسلامي

09 أولاً: التمويل الأصغر التقليدي

11 ثانياً: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل الأصغر الإسلامي.....	13
أولاً: مبادئ التمويل الأصغر الإسلامي.....	13
ثانياً: أهمية التمويل الأصغر الإسلامي.....	15
ثالثاً: ضوابط ومعايير التمويل الأصغر الإسلامي.....	16
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل الأصغر الإسلامي ومجهوداته في الحد من الفقر.....	18
أولاً: آثار التمويل الأصغر الإسلامي.....	18
ثانياً: مجهودات التمويل الأصغر الإسلامي في الحد من ظاهرة الفقر.....	19
ثالثاً: التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر الإسلامي.....	19
خاتمة الفصل الأول.....	21
الفصل الثاني: دراسة تجربة السودان في التمويل الأصغر الإسلامي.....	22
مقدمة الفصل الثاني.....	23
المبحث الأول: نشأة وتطور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	24
المطلب الأول: ملامح ظهور التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	24
أولاً: تطور حجم التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	27
ثانياً: تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	28
ثالثاً: تطور عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.....	29
رابعاً: تطور التمويل الأصغر الإسلامي حسب الصيغ في السودان.....	29
المطلب الثاني: سياسات البنك المركزي السوداني في التمويل الأصغر الإسلامي.....	30
المطلب الثالث: الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان.....	34
أولاً: القطاع المصرفي.....	34

ثانيا: مؤسسات التمويل الأصغر.....	34
ثالثا: المنظمات المجتمعية وغير الحكومية.....	34
رابعا: الصناديق الاجتماعية.....	35
خامسا: مشروعات التنمية الريفية.....	35
المبحث الثاني: تجارب البنوك السودانية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.....	36
المطلب الأول: تجربة بنك فيصل الإسلامي.....	36
أولا: واقع التمويل الأصغر في بنك فيصل الإسلامي.....	37
ثانيا: التمويل الأصغر الإسلامي في بنك فيصل الإسلامي.....	37
ثالثا: تطور التمويل الأصغر الإسلامي في بنك فيصل.....	39
المطلب الثاني: تجربة بنك الأسرة الإسلامي.....	41
أولا: النشأة والتأسيس.....	41
ثانيا: أهداف البنك.....	42
ثالثا: مجالات عمل البنك.....	42
المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر.....	43
خلاصة الفصل الثاني.....	45
الفصل الثالث: واقع وآفاق تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.....	46
مقدمة الفصل الثالث.....	47
المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر.....	48
المطلب الأول: نشأة وتاريخ التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.....	48
أولا: ظهور التمويل الأصغر في الجزائر.....	48

50	ثانياً الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر
51	المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.....
52	أولاً: التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....
56	ثانياً: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بالتمويل الأصغر الإسلامي.....
61	ثالثاً: تجربة بنك الخليج الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة (وكالة عين تموشنت)
64	رابعاً: صندوق الزكاة.....
67	المبحث الثاني: سبل تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.....
67	المطلب الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر في الجزائر.....
67	أولاً: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر.....
68	ثانياً: التحديات والمعوقات المتعلقة بإطار الشريعة الإسلامية.....
69	ثالثاً: المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على التمويل الأصغر.....
70	رابعاً: المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة.....
70	المطلب الثاني: اقتراحات لتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر.....
71	أولاً: مقترح تطويع التجربة السودانية (بنك فيصل وبنك الأسرة) وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري.....
73	ثانياً: الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى السبابة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي.....
76	ثالثاً: سياسات وآليات مقترحة أخرى لتطوير التمويل الأصغر الإسلامي.....
79	خاتمة الفصل الثالث.....
81	خاتمة.....
85	فهرس المصادر والمراجع.....
90	فهرس الجداول والأشكال.....
92	فهرس المحتويات.....

ملخص

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التجربة السودانية لأنها تعد أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي السوداني. واهتمام هذا الأخير على مستوى سياساته الكلية بنهج التمويل الأصغر الإسلامي دفعنا لتسليط الضوء على هذه السياسات وإبراز قدرتها على خلق بيئة مشجعة تلائم خصوصية برنامج التمويل الأصغر للاستفادة منها في توسيع نطاق هذه الصناعة في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى أهم مرتكزات التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في محاربة الفقر بمختلف صيغه التمويلية وانتقلنا إلى إظهار التوافق بين مختلف الرؤى ومبادئ التمويل الأصغر الإسلامي في السودان مع استعراض تجربة بنك فيصل كنموذج ناجح في هذا المجال.

بعدها انتقلنا إلى تحليل هذا الواقع في الجزائر الذي استدعى التعريف بتجربة مؤسسية هامة في هذا المجال على مستوى بنك البركة الجزائري، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع التمويل الأصغر الإسلامي لا يزال ناشئاً في الجزائر مع ضرورة محاكاة بعض سياسات السودان التي نجحت في وضع إطار متكامل في تقديم هذا النوع من التمويل، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر التقليدي، التمويل الأصغر الإسلامي، السودان، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to highlight the experience of the Sudanese banks in the first integrated Islamic experience managed by the central bank of Sudan, and the latter's interest of microfinance approach at the level of its general policy, has pushed us to highlight these policies and demonstrate their ability to create an environment that suits to the specificity of microfinance program. In turn to benefit from the expansion of this industry in Algeria. This is by addressing the most important aspects of microfinance and its role in reducing poverty by its various forms of funding. We have also transitioned to show consensus in the visions between the principles of Islamic microfinance and the requirements of microfinance. Moreover, the qualifications of Islamic banks to be one of pioneers of Islamic microfinance. Finally, we discussed the reality of microfinance in Sudan and reviewed the experience of the bank of Faysal as successful model in the field .

To analyze this reality in Algeria required us to introduce an important institutional experience in this area in the level of Baraka bank of Algeria.

This study concluded that the microfinance sector is still emerging in Algeria, and the importance of emulating some of the politics of Sudan, which successes in developing an integrated frame work in providing this type of funding.

Keywords: microfinance, Islamic microfinance, Sudan, Algeria.